

تركستان الشرقية بعد الحرب الباردة و ١١ سبتمبر

(دراسة نقدية لأطروحات وسياسات صينية)

(ندوة تركستان الشرقية الحرة / استانبول - ٢٠/٢١/٢٠١٠)

د. أكرم حجازي

(منتدى المفكرين المسلمين - الكويت)

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	المسألة الأولى: خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات
٥	(١) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية
٨	(٢) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة
١٢	المسألة الثانية: خطاب التفكيك: مخاوف وأطروحات
١٢	(١) محاربة الدين بين رهانات الحكومة والرقابة الدولية
١٣	I. رهانات الحكومة
١٥	II. الرقابة الدولية
٢٠	(٢) الميزان الديمغرافي
٢٣	(٣) التهميش الاجتماعي
٢٥	(٤) تركستان بعد أحداث ١١ سبتمبر
٢٦	I. على المستوى الدولي
٣٠	II. على المستوى المحلي
٣٢	خلاصة
٣٤	قائمة المراجع

مقدمة

يصعب على الباحث أو المراقب لأحوال تركستان الشرقية أن يكتب عن موضوع بعينه خاصة وهو يكتشف أن هنالك شعب يجري تجريده من حضارته وثقافته وتاريخه وحقوقه وأدميته وحتى من كينونته البايولوجية عبر جرائم إبادة ترتكب، بحقه، منذ عشرات السنين، إن لم يكن المئات، دون أن تجد لها صدى إلا في عزيمة الضحايا وصلابة إرادتهم وقوة إيمانهم. يصعب أن نكتب في موضوع ونغفل آخر بينما تنهمر « الدموع في كل مكان»¹، وجرائم الإبادة تتجاوز كل الحدود، حتى أن لملمة تفاصيلها صار عصيا على التوثيق إلا إذا جرى تصنيفها في مستوى العناوين الكبرى التي لا تخفى على مرآى العين كالجرائم العنصرية وما يقع في إطارها من جرائم في العمل والمسكن والتعليم والصحة والزواج والهجرة وتحديد النسل ... وكذا الجرائم الدينية التي مست كافة العبادات والمساجد وقراءة القرآن وتعليم الدين والكتب الدينية والمصاحف والمعالم الإسلامية والمظهر الإسلامي وقتل العلماء ورجال الدين والخطباء أو استعبادهم وتعليم الإلحاد ومنع الأحكام الشرعية ومحاربة الدين وتحقير الإسلام ... والجرائم الصحية (الحقن بمطاعيم ملوثة أو مهلكة للجسم، ترويج المخدرات والخمور والسموم بين الإيغوريين، وأمراض ناجمة عن التفجيرات النووية ...) والجرائم الحضارية (تزوير التاريخ، وإنكار هوية السكان والبلاد، وطمس كل معلم حضاري أو تاريخي، ...) وغيرها من التصنيفات التي لا تنتهي.

مأساة تركستان التاريخية أنها بلاد وقعت ضحية القوى العظمى لتتقسم إلى غربية واقعة تحت النفوذ السوفيياتي قبل أن تستقل في خمس جمهوريات* بعد انهيار الاتحاد، وشرقية ظلت موضع صراع بين روسيا والصين، إلى أن وقعت في قبضة الصين الشيوعية منذ سنة ١٩٤٩ وإلى يومنا هذا. أما كل السياسات والإجراءات مما لا يمكن توصيفها بأقل من الإبادة الجماعية الشاملة فقد استعملتها الصين قبل الحكم الشيوعي

¹ عبارة مقتبسة من رواية لعميد الأدب الإسلامي نجيب الكيلاني بعنوان: «ليالي تركستان».

* هي جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وطاجكستان.

مَسْأَلَةُ الْمَغْلِبِينَ الْمُسْلِمِينَ

وبعدده، وبالتحديد منذ حملات الغزو المانشوري لتركستان ما بين سنتي ١٦٤٨ و ١٧٥٩ حيث تحتفظ سجلات الإمبراطور الصيني الدموية بما يزيد عن ١.٢ مليون ضحية مسلم ونفي ٢٢٥٠٠ عائلة إلى الصين^٢.

أما مأساة تركستان اليوم فإن ميزان القوى بين المسلمين الإيغور والصينيين، فضلا عن سوء الواقع، يعطي انطبعا سريعا يؤكد بأن طموح الإيغور في الحرية والاستقلال ضعيف التحقق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سياسات التصيين التي تنذر بزوال تركستان من الوجود. فالإيغوريين يعانون مظلمة لم يعانها أحد مثلهم إلا الفلسطينيين الذين احتل البريطانيون بلادهم (١٩١٦) وسلموها إلى اليهود ليقوموا عليها دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، وهو التاريخ الموازي لاحتلال تركستان من قبل الشيوعيين. لذا ثمة من الكتاب والباحثين من يطلق على تركستان الشرقية عبارة « فلسطين المنسية»، ولعلها ستؤول لما هو أسوأ، كـ « الأندلس الضائعة» خاصة و أن إسرائيل ستظل دولة مصطنعة تم زرعها في محيط متماثل جغرافيا وتاريخيا وهادر ديمغرافيا من كل جانب بخلاف تركستان التي يبدو مصيرها مهتدا بالابتلاع من الديمغرافيا الصينية.

كثيرة هي الأسئلة التي يمكن طرحها قبل وخلال الفترة التي أعقبت حدثين كبيرين هما انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩٢ وهجمات ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، وكثيرة، أيضا، هي الأجوبة المتاحة! لكن السؤال الأهم هو: هل تورطت الصين في المسألة التركستانية بحيث باتت رهينة سياساتها؟ لعل السؤال يبدو مناقضا لمنطق ميزان القوى. أما الدراسة، موضع النظر، فتميل إلى الاعتقاد بأن الصين، رغم كل ما تمتلكه من عناصر القوة في تفكيك البلاد، إلا أنها قد تكون في ورطة حقيقية قابلة للنقاش في نطاق المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى: خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات

(١) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية

(٢) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة

المسألة الثانية: خطاب التفكيك: مخاوف وأطروحات

(١) محاربة الدين بين رهانات الحكومة والرقابة الدولية

(٢) الميزان الديمغرافي والتهميش الاجتماعي

(٣) الحرب على الإرهاب

^٢ محمد أمين إسلامي التركستاني، اشترك في إعدادها رحمة الله عناية الله التركستاني، حقائق عن التركستان الشرقية، ١٩٦٤، <http://www.uyghurweb.net/Ar/MISLAMIY.pdf>.

المسألة الأولى

خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات

(١) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية

في سنة ١٨٧٨ استولت الصين بقيادة الجنرال تسو تسو تانغ Tso Tsung t'ang على القسم الشرقي من تركستان وأخضعتها للحكم العسكري. ولم تكن البلاد حتى ذلك الحين جزء من الأراضي الصينية. لكن الجدل الذي دار بين فريقين من الصينيين على خلفية ضمها إلى البلاد رسمياً؛ استمر بضعة سنوات وهو أميل ما يكون إلى رفض أطروحة الجنرال تانغ الداعية إلى ضم البلاد، ومع ذلك فقد ألغي الحكم العسكري، وألحقت البلاد في الصين رسمياً في 18 نوفمبر 1884 تحت إدارة حكم مدني. وكان أطرف ما فعلته الصين أن أطلقت على البلاد اسم « سينكيانغ أو شينجانغ Xinjang ». وهي تركيب لغوي يتكون من كلمتين، الأولى: « شين = SHIN » وتعني جديد، والثانية: « جانج = JANG » وتعني إقليم أو قطر أو أرض. ومن جهته اجتهد أون لاتيمور « OWN LATTIMORE »، أحد أبرز الدارسين الأمريكيين لتركستان الشرقية، بترجمة التسمية مستعينا بخبراء لغة وعلماء صينيين. وخلص في كتابه الشهير « تركستان الشرقية محور آسيا - PIVOT OF ASIA » إلى القول بأن التسمية الصينية للبلاد تعني: «الإقليم الجديد» أو «المستملكة الجديدة NEW TERRITORY».

تدري المفكرين المسلمين

لا ريب أن قيمة مثل هذه المعطيات التاريخية، وهي كثيرة، تكمن في التأكيد على أن البلاد لم تكن جزء من الصين:

(١) بدلالة تأخر ضمها إلى الأراضي الصينية، والذي جاء في أعقاب خلافات عميقة داخل الحكومة نفسها من جهة؛

(٢) ومن جهة أخرى بدلالة إطلاق الاسم الجديد عليها، والذي يصنف تركستان الشرقية على أنها أرض أجنبية « جديدة » وقع « استملاكها » من قبل الحكومة الصينية.

هكذا إذن، فليس من المتخيل أن تكون هذه المنطقة الشاسعة بلا اسم طوال التاريخ، وليس من المعقول أن يجري تسميتها بـ « سينكيانغ » في أواخر القرن التاسع عشر لو كانت جزء من الصين. وكل ما في الأمر أن الغزاة الصينيين احتاجوا إلى اسم فلم يجدوا ما يسمون به البلاد سوى « سينكيانغ »، وهو اسم يخلو من أية دلالة تاريخية أو جغرافية أو حضارية إلا من الدلالة الاستعمارية ذات الجذور الأوروبية. إذ مع ظهور العصر الميكانيكي والتوسع الرأسمالي في بداية القرن التاسع عشر مهدَّ الأنثروبولوجيون الأوروبيون لانطلاق العربة الاستعمارية لبلادهم في أفريقيا وآسيا عبر حزمة مصطلحات شبيهة بالمصطلح الصيني لتركستان تصف البلاد المستهدفة بالاستعمار بأنها: « مجتمعات بلا تاريخ » أو « المجتمعات المتخلفة » أو « مجتمعات ما قبل التاريخ ». وكلها مصطلحات نظرت إلى المستعمرات الجديدة باعتبارها « الأرض العذراء » ذات النفائس الدفينة وغير المستغلة الموارد، والتي يحق لهم استملاكها فضلا عن استعمارها، وهو ذات المعنى الذي يستعمله الصينيون في التعامل مع تركستان الشرقية. والأرجح أن التسمية لم تهبط عليهم من السماء. فالصينيون خضعوا للاستعمار الغربي والشرقي، وتأثروا بالثقافة الاستعمارية التي كانت تستوطن في بلادهم عبر قوى الاحتلال الكبرى التي غزت الصين كالفرنسيين والبريطانيين واليابانيين.

في اللغات القديمة فالمسألة أبعد ما تكون عن أية حقوق للصين فيها. أما في كتب التراث الإسلامي من المؤرخين والجغرافيين واللغويين وغيرهم من الأجانب فثمة فيض واسع النطاق من الحديث عن تركستان الشرقية اسما ورسمًا أو عبر توصيفها جغرافيا، على سبيل المثال، بالأراضي الواقعة ما وراء النهر أو بتوصيفها ببلاد الترك.

فقد وردت البلاد، وصفا وشرحا، في بعض أشهر مصنفات المؤرخين والرحالة العرب والمسلمين مثل: « ياقوت الحموي ١١٧٨ / ١٢٢٨ م - معجم البلدان »، « أحمد البلاذري المتوفى سنة ٨٩١ م - فتوح البلدان »، « شمس الدين دمشقي المتوفى سنة ١٣٢٧ م - نخبة الدهر في عجائب البر والبحر »، « ابن جرير الطبري ٨٣٨ / ٩٢٣ م - الأمم والملوك »، « مسعود أبو الحسن ٨٩٦ / ٩٥٧ م - مروج الذهب ومعادن الجوهر »، « أحمد يعقوبى المتوفى سنة ٨٩٧ م - كتاب البلدان »، « محمد أبو القاسم بن حوقل المتوفى سنة ٩٧٧ م - المسالك والممالك »، « أبو

تدري المفكرين المسلمين

الريحان البيروني ٩٧٣ / ١٠٤٨ م - الآثار الباقية عن القرون الخالية»، « احمد القلقشندى ١٣٥٥ / ١٤١٨ م -
صبح الأعشى»، «ابن الأثير عز الدين ١١٦٠ / ١٢٣٤ م - الكامل في التاريخ». وفي المصنفات الغربية ثمة
حضور للبلاد لدى الرحالة الإيطالي الشهير ماركو بولو (MARKU POLO / ١٢٥٤ - ١٣٢٤) والذي عاصر
قوبلاي خان ابن جنكيز خان، وفي رحلته في تلك المناطق ذكر تركستان الشرقية باسم « تركيا العظمى».
ومعناها تركستان (أي بلاد الترك)، وكذا سون هيدن «SVEN HEDEN» في كتابه « طريق آسيا - TRUTH
ASIA» الصادر في لندن سنة ١٨٩٨م حيث وردت البلاد بالاسم «EASTERN TURKISTAN = تركستان
الشرقية» في الصفحات : ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥٥، ٤٥٦ .

لكن ماذا عن البلاد في التراث الصيني؟

من المعروف أن الصين اشتهرت بالتأريخ لأباطرتها، بل أن علم السلالات ولد أصلا في الصين. ومن
خصوصياته أنه يركز على النقاء وينبذ ما ليس من صفاته أو محيطه، ولا يكثر لذكره إلا في حاجته إلى التميز
عنه*. وفي هذا السياق بالضبط صنف مؤرخو السلالات الصينيون تركستان الشرقية ومدنها في باب « شيوو»
بحسب التعبير الصيني أو البلاد الأجنبية الواقعة غرب الصين. بل أن تركستان الشرقية لم ترد قط باسم
سينكيانغ. ومن بين هؤلاء: « شين تانج شو SHI TANG SHU أو تاريخ سلالة تانج ٦١٨ م - ٩٠٧م » و « هان
شو HAN SHU أو تاريخ سلالة هان ٢٦٠ ق.م - ٢٤ م » و « هو هان شو HU HAN SHU أو تاريخ سلالة هان
الثاني ٢٥ - ٢٢٠ م » و « جين شو JIN SHU أو تاريخ سلالة جين » و « في شو VI SHU أو تاريخ وي
٣٨٦ م - ٥٥٦ م » و « سوى شو SUY SHU أو تاريخ سلالة سوى ٥٨١ م - ٦١٧ م » و « سونج شو SUNG
SHU أو تاريخ سلالة سونج من ٩٦٠ م ١٢٧٩م » و « يني يو آن شو YENI YUAN SHI خلال الأحداث الواقعة
ما بين سنتي ١٢٠٥ إلى ١٣٦٧م من الحكم المغولي في الصين » و « مينج شى MING SHI أو تاريخ سلالة مينج
١٣٦٨ - ١٦٤٣ م ».

لكن، مع أن كل الثوابت التاريخية والحضارية والعلمية عصية على التشكيك فضلا عن الإنكار إلا أن الرواية
الصينية في تحريفاتها العجيبة تأبى إلا الإصرار على ما لا يصح تسميته بغير الحماقة. ولعل آخر هذه الروايات
تلك التي وردت فيما أسمته الحكومة الصينية مؤخرا بـ « الكتاب الأبيض». فلنطالع بعض ما يقوله بخصوص
هوية البلاد:

« من أجل تحقيق هدف انفصال هويهم عن الصين والسيطرة عليها، أطلق بعض المستعمرين القدامى على
هويهم اسمة تفزعهم عن هويتهم... واختلقوا النظرية المضللة الداعية إلى أن هويهم بلد أبناء تفزعهم عن هويتهم»

* مفهوم السلالة العرقية: يدل على استخدام مبدأ مميّز للمواقف والسلوكيات والتنميط ضدّ نوع محدّد من أنواع المجموعات
العرقية.

تدري المفكرين المسلمين

المزعوم»، ويضيف أنه: « بعد أوائل القرن العشرين، أبدعت حفنة ضئيلة من الانفصاليين المتعصبين العمى والعناصر الدينية المتطرفة في سويجيم مجموعة نظريات تفنيزية تفنيزية بالمعنى المزعومة حسب حجة باطلة وبدعة أبدعها المستعمرون القدامى. ودعت إلى أن تفنيزية تفنيزية بالمعنى مستقلة منذ القدم. ولقوميتها تاريخ قرابة عشرة آلاف سنة^٣».

هذه الرواية التي تتحدث عن تركستان الشرقية وتعترف أن البلاد هي بلاد الترك وليست بلاد الصين تنتكر لكل التاريخ الإسلامي على وجه الخصوص، ولما أثبتته المؤرخون في كتبهم بالإشارة إلى أن هؤلاء مستعمرون قدامى، وهم من اختلق التسمية. لكن الكتاب تجاهل التاريخ الذي ظهر به اسم سينكيانغ الصيني مثلما تجاهل المدلول اللغوي له، والذي يكشف عن بياض الحقيقة التاريخية العميقة التي يحاول الكتاب الصيني تسويدها. ولم نفع أيضا في ملخص الكتاب الذي أوردته صحيفة الشعب الصينية على أية توضيحات لما وصفه بمزاعم تاريخية تعود لعشرة آلاف سنة من تاريخ البلاد، ولا حتى عن أي مضمون لما اعتبره الـ « حجة الباطلة والبدعة التي أبدعها المستعمرون القدامى»، ولا من هم هؤلاء الذين لم يكونوا سوى المسلمين. فكيف يمكن لشعب أن ينجح في اختلاق تاريخ له يعود لعشرة آلاف سنة بينما تعجز الصين عن التعليق على تسميتها للبلاد، بالأمس القريب، بسينكيانغ؟ فمن هو المبتدع وصاحب الحجج الباطلة؟ وأي الروايات أجدر بالحقيقة؟ الرواية الصينية؟ أم التركستانية؟

العجيب في الرواية الصينية أنها تجاهلت عشرات الثورات التاريخية وملايين الضحايا بحق التركستانيين منذ حكم المانشو للبلاد، واختزلت احتجاجات وثورات الإيغوريين في القرن العشرين عبر ما تسميه بمشاريع الانفصال. أما صراعاتها التاريخية على البلاد برمتها مع قياصرة روسيا لا تبدو أنها، في ظل حربها الظالمة، جزء من التاريخ. وحين يتحدث الكتاب عن القوميات التي تشكل النسيج الاجتماعي للبلاد؛ فالصين تعلم علم اليقين أن السبعة ملايين ونصف المليون صيني من قومية « الهان» لم يأتوا إلى البلاد إلا قسرا أو إغراء بما ينتظرهم من امتيازات. وفي أعقاب انتصاب الحكم الشيوعي في الصين بزعامة ماو تسي تونغ Mao Tse-Tung سنة ١٩٤٩، وخاصة بعد تحويل الحكم في البلاد إلى حكم ذاتي صوري بموجب القرار الصادر في 19 أغسطس 1952، الذي قدم تركستان الشرقية على أنها: « مقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم». وقبل ذلك لم تكن عمليات التهجير التي انطلقت أواخر القرن التاسع عشر بعد ضم البلاد لتحدث أي فارق في التركيبة الديمغرافية. بل أن إجمالي

^٣ « كتاب أبيض»، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني بيكين تحت عنوان: « قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم»، وقدمت صحيفة الشعب الصينية بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٢ ملخصا للكتاب. http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388.html

عدد القوميات في الصين آنذاك لم يكن ليزيد عن ٦٠٠٠٠٠٠٠ نسمة من الصينيين والمنشوريين والشيوه والمغول؛ ولا يُشكّلون أكثر من نسبة ٦% من السكان مقابل أزيد من ٩٠% من قومية الإيغور المسلمة.

(٢) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة

بخلاف الاتحاد السوفياتي؛ سعت الصين خلال الحقبة الشيوعية إلى بناء اقتصاد عالمي يستجيب لاحتياجات الطبقات الفقيرة التي تشكل الغالبية الساحقة من السكان في العالم، ولقدرتها الشرائية. ولو وضعنا هذا المسعى، الذي حققت فيه الصين نجاحات باهرة، في اقتصاد السوق لأمكن القول أن الصين كانت مهياًة لاستيعاب العولمة الاقتصادية منذ وقت مبكر. فما أن انهار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩٢ مبشراً بانتهاء الحرب الباردة حتى سارعت الصين إلى الإعلان عن اندماجها في السوق العالمية بصيغة « الاشتراكية الرأسمالية ». وبهذه الصيغة هيأت لاستعادة هونغ كونغ من بريطانيا سنة ١٩٩٧؛ بشرط أن تحتفظ المستعمرة بنظامها الاقتصادي لمدة خمسين عاما قادمة. وجعلت من مقاطعة فوجيان منطقة استثمارات ضخمة للشركات الأوروبية والأمريكية، وشرعت بتدشين حملة استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا باتت الصين دولة شيوعية ذات اقتصاد موجه، وفي نفس الوقت دولة رأسمالية تتوجه نحو المنافسة العالمية في اقتصاد السوق. وهذا يؤشر على أن الصين غدت تستعمل الشيوعية لا كمنظومة أيديولوجية أو اقتصادية بقدر ما تستعملها كنظام حكم شمولي وصارم يمكنها من إحكام السيطرة على مئات الملايين من البشر. أما المراهنة على السوق فهو نظام يمكنها من شق الطريق نحو الهيمنة الاقتصادية العالمية ومن ثم الهيمنة السياسية^٥.

^٤ محمد سيد قطب، مسلمو تركستان الشرقية .. مذبذب وتجاهل، ٢٠٠٩/٧/١١، <http://www.turkistanweb.com/?p=523>. وبحسب إحصاءات سنة ١٩٤٠ لم يكن يتجاوز عدد الصينيين في تركستان الشرقية أكثر من ٢٠٢٢٣٩ نسمة بنسبة لا تزيد عن ٥.٤٤% هم أصلاً يشكلون مجموع أفراد الجيش والموظفين والتجار الصينيين. بينما بلغ عدد سكان البلاد آنذاك ٣.٧٣٠.٠٦١. راجع: رحمة الله أحمد رحمتي، التهجير الصيني في تركستان الشرقية، رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، عدد ٩٣، ١٩٨٩، ص ٦٩. نقلا عن: Lattimore, O. : Pivot of Asia, P-79، موقع الرابطة:

<http://www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&ci=303&l=AR>

^٥ فرضت الصين منطقها هذا على المنظومة الرأسمالية الغربية برمتها. أحد المسؤولين الفلسطينيين ممن ربطته علاقات تاريخية وطيدة مع الصينين لخص المسألة بالقول: « في خضم النصف الثاني من عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن حقوق الإنسان أو الحريات العامة خاصة بعد أن هددت الصين برفع سقف الحريات العامة والسماح بهجرة مواطنيها؛ بشرط أن تفتح الولايات المتحدة وأوروبا أبوابهما لاستقبال مئات الملايين من الصينيين ». وعن حواراته عن دور الصين القادم كدولة عظمى في العالم رد الصينيون عليه بقدر كبير من التحفظ والعقلانية بالقول: « عندما ترى بوارجنا الحربية وحاملات طائراتنا تجوب البحار والمحيطات سنكون حينها دولة

منذ ثمانينات القرن العشرين؛ وبعد موت الزعيم الصيني **ماو تسي تونغ** Mao Tse-Tung، اتجهت الصين نحو الانفتاح على العالم، وبدأت ملامح السياسة الصينية تجاه تركستان الشرقية تتكشف بصيغة أطماع ومراهانات اقتصادية جبارة عبر تصريحات رسمية مارست تضليلاً كبيراً على السكان. فقد بدأ الحديث، رسمياً، عن تهجير نوعي ومبرمج نحو تركستان بحجة تحويل البلاد إلى منطقة متطورة مع بداية القرن القادم. هذا ما جرى التعبير عنه خلال زيارة كل من **زهاو زيانغ** Zhao Ziyang رئيس الوزراء و **هو ياو بانغ** Hu Yao Bang ، أمين عام الحزب الشيوعي الصيني السابق إلى تركستان الشرقية، سنة 1983. وبما أن هذا التوجه يتطلب أموالاً وخبرات علمية وكفاءات مؤهلة، فقد قام **وانغ إنماو** Wang Enmao ، أمين عام الحزب الشيوعي لمقاطعة تركستان الشرقية، بجولة في الولاية المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر سنة 1985. وفي تصريح لصحيفة « واشنطن بوست - ١٤/١/١٩٨٥ » الأمريكية قال فيه: « لكي تزيد تركستان الشرقية من دخلها الصناعي والزراعي في نهاية القرن الحالي إلى خمسة أضعاف دخلها؛ يجب أن تعتمد بشكل كبير على العمال المهرة والفنيين من داخل الصين ... ويهدف جلبهم إلى هنا فقد خصصت لهم المقاطعة حوافز مادية. أما خريجو الجامعات فسينالون آلياً درجة إضافية في رواتبهم مع بداية وصولهم وعلاوة كل ثلاث سنوات ... فالرواتب مغرية »^٦.

بطبيعة الحال، فإن هؤلاء المسؤولين لا يتحدثون عن ازدهار تركستان الشرقية إلا لكونها غدت أرضاً صينية، ومرتعاً للمهاجرين الصينيين إليها. كما أنهم لا يتحدثون عنها إلا لأن البلاد صارت رأس الحربة في الرهان الاقتصادي على دخول الصين إلى القرن الـ ٢١. فالصين التي برعت في إخفاء الإحصاءات الحقيقية والمنظمة فيما يتعلق بالتهجير الاستعماري الحثيث إلى البلاد؛ من الطبيعي أن تعمل على مسح البلاد ديمغرافياً عن الوجود وإلى الأبد؛ إذا ما أرادت أن تؤسس لانطلاقتها الاقتصادية العالمية، وهو ما فعلته حقاً. ولما يكون الأمر كذلك فما من قيمة لما تروجه الصين عن الازدهار أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو التآلف بين القوميات في تركستان الشرقية. فلنقرأ ما صرح به **هو ياو بانغ** Hu Yao Bang ، أمين عام الحزب الشيوعي السابق وأعلى سلطة سياسية في الصين، لمجلة « النيوزويك الأمريكية - ١٦/٦/١٩٨٦ »، حيث قال بالحرف الواحد: « تركستان الشرقية تعتبر مثل الصحراء الكبرى وحوض الأمازون؛ ذات إمكانات عظيمة على الازدهار. وتركستان الشرقية التي

عظمى». مقابلة خاصة مع **هانى الحسن** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، نيسان ٢٠٠٨.

^٦ رحمة الله أحمد رحمتي، التهجير الصيني في تركستان الشرقية، مرجع سابق، ص ١٢٧. نقلًا عن: (١) McMillan, Lena H. Sun: Minorities Chinese Live together warily; (٢) D.H.: Xinjiang and Wang Enmao P-592. Washington Post, Jan. 14, 1985.

تدري المفكرين المسلمين

يسكنها ستة ملايين من الإيغور، و ٥.٣ مليون صيني، ويبلغ إجمالي سكانها 14 مليون نسمة، تستطيع بسهولة استيعاب 200 مليون صيني»^٧! فعن أي تآلف قومي تتحدث الصين؟! وعن أي وحدة وطنية أو استقرار؟

لا شك أن تركستان الشرقية ذات إمكانات عظيمة. لكن هذا الاكتشاف الصيني سبقهم إليه المؤرخ العربي ياقوت الحموي حين أشار في كتابه الضخم «معجم البلدان / المجلد ٧ - ص ٢٧٠» إلى: «أن ما وراء النهر من أنزه الأقاليم، وأخصبها وأكثرها خيرا، وأهلها يرجعون إلى رغبة في الخير، والسخاء، وسماحة بما ملكت أيديهم، مع شدة وشوكة ومنعة وبأس وعدة وآلة وسلاح، فأما الخصب فهو يزيد على الوصف ويتعاضد عن أن يكون في جميع بلاد الإسلام وغيرها مثله». بل أن ما قاله الحموي لا يختلف عما قاله البلاذري من قبل حين وصف البلاد في كتابه «فتوح البلدان» بأنها: «إحدى جنات الله على الأرض».

مثل هذين التوصيفين جرت ترجمتهما بلغة الأرقام من عدة مصادر لتكشف عن قدرة البلاد في استيعاب ٦٠ مليون رأس من الماشية وأهم المحاصيل الزراعية بما يكفي لتزويد الصين برمتها بثلاث ما تحتاجه منها، وثروة هائلة من المعادن تزيد عن ١٤٠ صنفا منها: الفحم (٢.١٩ تريليون طن بما يوازي ٤٠%-٥٠% من احتياطي الصين كلها) والرصاص والحديد والنحاس والملح وغيرها من المعادن الاستراتيجية كاليورانيوم بما يزيد عن ١٢ تريليون طن، واحتياطي من الذهب بحوالي ١٩ مليون طن يجري استخراجه من ٥٦ منطقة بمعدل إنتاج سنوي يبلغ ٣٦٠ كيلوغراما، وثروة مماثلة من البترول تقدر ما بين ٦.٥ - ٨.٢ مليار طن توازي ثلث إجمالي الاحتياطي الصيني منه، أما حجم الإنتاج السنوي فيقدر بـ ٢٧.٤ مليون طن من المتوقع أن يرتفع بحلول العام ٢٠١٠ إلى ٦٠ مليون طن و ١٠٠ مليون طن سنة ٢٠٢٠. وبحسب معطيات العام ١٩٨٨ ثمة ٧٠٠ كيلو متر مربع من المناطق التي يحتمل وجود البترول فيها بما يقارب ٨٠٠ مليون طن من الزيت الخفيف والثقيل و ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. لهذا فإن الخبراء الدوليين يعتبرون تركستان الشرقية هي عصب اقتصاد الصين، وعصب صناعتها الثقيلة، وقبل هذا عصب الإنتاج الذري الصيني الذي يعتمد بصفة أساس على ما تنتجه تركستان الشرقية من اليورانيوم* ذو النقاوة العالية.

إنها حقا كما قال الحموي بلاد ذات: «خصب يزيد عن الوصف ويتعاضد»! لهذا فهي مغرية لكل مستعمر. إذ يمكن للصين أيضا أن تصدر فائضها السكاني في منطقة لا تزيد الكثافة السكانية فيها عن خمسة أفراد للكيلو متر المربع الواحد مقارنة بأكثر من ١٦٠ فرد في الصين. وفي وقت لاحق أفصح وانغ لو تشيوان، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، خلال المؤتمر الأكاديمي السنوي لجمعية العلوم والتكنولوجيا الصينية (٢٠٠٥) عما أخفته الصين من نوايا للإقليم الذي سيصبح: «بالتأكيد قاعدة طاقة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية

^٧ نفس المرجع السابق، نقلا عن: Pringle, J.: The Secret China – Traveling the Exotic Khunjerab Pass;

Newsweek, June 16, 1986, P-69-A and 69-D.

* الإحصاءات من مصادرة متعددة.

تدري المفكرين المسلمين

للصين في القرن الـ ٢١ بما يتمتع به من ثروات بترولية وموقع جغرافي فريد^٨. هذا التصريح هو أرفع خلاصة لما توصلت إليه الصين بشأن ما يتيح لها الإقليم من مكاسب وامتيازات وخطط مصيرية لا يمكن لها أن تفرط بها أيا كانت الأسباب ومهما استدعى الأمر من إجراءات وأيا كانت النتائج.

من الواضح إذن أن الرهان الصيني على الإقليم هو رهان استراتيجي لا يحتمل أية هزات اجتماعية مهما كان مصدرها، وأيا كانت درجة قوتها. فالثروات العذراء المدفونة في الإقليم وتركيز البنى الصناعية التحتية الثقيلة لا ينفع مع استخراجها أو الانتفاع بها أو حمايتها استمرار التوترات الاجتماعية. لكن في المحصلة تبدو الصين في ورطة لا تقل عن ورطتها في إطلاق الاسم الجديد على تركستان الشرقية. إذ أن ربط الاقتصاد الصيني والبلاد بمستعمرة عاصفة، وفي عصر تقاس فيه سرعة التغيرات فيه بالتكنولوجيا الرقمية، وعبر منطق اللاعودة هي مغامرة من النوع الثقيل لاسيما إذا كان الربط استراتيجي وشامل. فما الذي يضمن للصين الهدوء والاستقرار الذي تتشده؟ وما الذي يجبر التركستانيين على احتمال الظلم والأذى إلى ما لا نهاية؟!!

المسألة الثانية

خطاب التفكيك: مخاوف وأطروحات

إذن انتهى عصر الحرب الباردة، وانطلقت شرارة الثورات الاقتصادية والعلمية العالمية، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة البشرية تقوم على التنافس المحموم على الموارد وتملُّك رأس المال وصولاً إلى الهيمنة. وبما أن الصين قد حسمت خياراتها الاستراتيجية عبر المراهنة على ما تنتجه البلاد الثمينة من موارد فلا بد لها من حسم الوضع

^٨ افكار البنداري، تركستان منجم ثروات الصين، موقع إسلام أون لاين، ١٢/٧/٢٠٠٩،

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346235114&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

الداخلي للبلاد. والسؤال: ما هي استراتيجيات الصين، على المستوى المحلي، في تفكيك تركستان الشرقية
ديمغرافيا وحضاريا؟ وكيف تصرفت مع البلاد بعد هجمات ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١؟

٢) محاربة الدين بين رقابة الحكومة والرقابة الدولية

يدرك الصينيون أن التركستانيين مسلمون منذ أكثر من ١٣٠٠ عام*، كما يدركون أن التركستانيين هم من حمل لواء الإسلام إلى الصين من جهة الغرب حيث تقع بلادهم. وأنهم تمسكوا بالإسلام بصورة تبعث على الدهشة، لدرجة أن البلاد ازدهرت في العهود الإسلامية علما وفنا وعمارة وأخلاقا وقيما وسماحة حتى أن المغول دخلوا الإسلام وهم يستعمرون البلاد. بل أن المسلمين اشتهروا بلغة الصينيين بكلمة شانتو CHANTU التي تعني الرجل صاحب العمامة^٩. كما يدرك الصينيون أن تركستان ظلت حاضنة تاريخيا وحضاريا للإسلام، ومجددة له، ومصنعا للعلماء من المحدثين والفقهاء واللغويين، الذي كان لهم أثر بارز في نشر الدين الإسلامي^{١٠} وحفظه، ويدرك الصينيون أيضا أن الإسلام في تركستان الشرقية ظل المحرك التاريخي الوحيد لثوراتها وانتفاضاتها ضد الغزاة الأجانب، وهو ما لا يمكن أن يتلشى من عقلية وثقافة المسلمين داخل تركستان وخارجها لا بصعوبة ولا بسهولة. والثابت في التاريخ أيضا أن التركستانيين، كما قال الحموي، شعب ذو: « شدة وشوكة ومنعة وبأس

* دخل الإسلام إلى تركستان الشرقية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٨٦هـ = ٧٠٥م)، وفي عام ٩٦هـ = ٧١٥م فتح قتيبة بن مسلم الباهلي العاصمة كاشغر التي اشتهرت لاحقا ببخارى الصغيرة.
^٩ حقائق عن التركستان الشرقية، مرجع سابق.

^{١٠} عبد العزيز جنكيزخان، تركستان قلب آسيا. في المؤلف ثمة تفصيل بديع لتاريخ تركستان ودورها في الإسلام، وبيان لعشرات العلماء الذين باتوا أحد أعظم المنارات العلمية في تاريخ الإسلام: كالإمام الحافظ الحجة، وأبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى، والترمذى، والنسائى، وصاحب «الكشاف» العلامة جار الله الزمخشري، وصاحب «المفتاح» يوسف السكاكى، والشيخ عبد القاهر الجرجانى، والعلامة سعد الدين التفتازانى، والعلامة السيد الشريف الجرجانى، وكذا الفقيه الشيخ شمس الأئمة السرخسى صاحب «المبسوط»، والشيخ سديد الدين الكاشغرى، وصاحب «الهداية» علي ابن أبي بكر المرغينانى، والعلامة صدر الشريعة، وتاج الشريعة، ويرهان الشريعة، وصدر الأفاضل، ومفسر القرآن: أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفى، وإمام أهل السنة أبو منصور الماتريدى، وأبو بكر الخوارزمى، والصولى، ومحمود الكاشغرى، وكذلك كل من يدعى منهم بالشاشى، و السمرقندى، و النسفى، و الكاشغرى، و الخوتنى، و الخوارزمى، و الترمذى، و البلخى، و الاوزجندى، و الخجندى، و الفارابى، و المرغينانى، و الفرغانى، =

= والبخارى الخ فكلهم من تركستان. وأبو نصر الفارابى، وعلي بن سينا، وخالد بن عبدالملك، وأبو زيد البلخى (أول من كتب الجغرافيا على طريقة قدماء اليونان)، وبنو موسى بن شاكر، أشهر رياضيين العهد العباسى، وأوائل المخترعين من المسلمين فى الحيل والهندسة، والذين حققوا للمأمون مقدار الدرجة الارضية، وصححوه، وهم الذين اخترعوا علم الجبر والمقابلة وأداعوا الحساب الهندى بين المسلمين، وأبو ریحان البيرونى والجوهري الذى أهدى إلى الأمة العربية أحسن قواميس اللغة العربية وأكملها. وغيرهم من فطاحل الفضلاء كانوا من صميم أبناء تركستان.

مُدَى الْمُعَارِضِينَ الْمُسْلِمِينَ

وعدة وآلة وسلاح»، وهي صفات تجعل من صاحبها خصم عنيد قد يهزم في غفلة من الزمن لكنه لا يمكن أن يستسلم*. وهو ما خبره الصينيون ماضياً، وما يخشونه حاضراً ومستقبلاً. ولعل في هذا ما يفسر بعض أسرار الوحشية التي تمارسها الصين على الإسلام ديناً وعقيدة، وعلى الشعب ديمغرافياً وعرقياً.

I. رهانات الحكومة

فيما مضى كانت عمليات الإبادة الصينية تقع خلف الأسوار بما فيها حملة حظر الإسلام وإعلان الحرب عليه خلال عهد الرئيس ماوتسي تونغ Mao Tse-Tung (١٩٤٩ - ١٩٧٦)، والتي كانت تنفذ تحت شعار «أغوا تعاليم القرآن»، وتجري وقائعها بصمت مريع دون أن يسمع أنين الضحايا أحد، ودون أن ينتصر لها أحد أيضاً، ودون سبب إلا من الرغبة في محو عقيدة شعب تمهيدا لإبادته والتخلص منه ومن تاريخه وحضارته. ومع ذلك لم يستسلم التركستانيون. لكن بعد الحرب الباردة ستشتد المعاناة عبر إجراءات رسمية معلنة حتى لو سمع العالم أجمع صيحات الاستغاثة. لكن هذه المرة بدعوى محاربة «دعاة الانفصال والانفصاليين». وهو تعبير دأبت الحكومة الصينية على استعماله منذ انتصاب الحكم الشيوعي، ويشمل:

- كافة القوى الوطنية والحركات السياسية والاجتماعية المناهضة للاحتلال الصيني أو المعارضة لسياساته بما فيها تلك المطالبة ببعض الحقوق ووقف التمييز.
- مؤسسات الإغاثة والعمل التطوعي.
- المؤسسات الإعلامية والثقافية.
- الشخصيات العامة والمتقنين داخل تركستان وخارجها.
- حركات الاحتجاج الشعبية، المنظمة أو العفوية.

وفي نفس الوقت أضافت الحكومة إلى تعبير «الانفصال والانفصاليين» تعبيراً آخر هو «التطرف والمتطرفين»، والذي يشمل:

- كافة العلماء وطلبة العلم الشرعي والمشايخ والأئمة والخطباء والدعاة.
- العائلة التركستانية برمتها إذا لم تلتزم بشروط الحكومة الصينية فيما يتعلق بالتعليم الديني والعبادات.
- مؤسسات التعليم الديني.

* كلمة «إيغور» تعني «التضامن» أو «الاتحاد» باللغة الإيغورية، أما قومية الإيغور فيرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وهي، كتسمية، نتاج لتحالف أو اتحاد بين عدة قبائل أصيلة في البلاد.

- المساجد وترميمها أو بنائها
- مضمون الخطب الدينية والدعوة والإرشاد.
- المدارس المتهمه بمخالفة قوانين التعليم وتوجيهات الحكومة فيما يتعلق بالدين واللغة المحلية.
- المحاكم ومنظومة الأحكام الشرعية.
- المصاحف والكتب الدينية والتاريخية ذات الصلة بتاريخ البلاد.
- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية.
- تقييد السفر للحجاج ومصادرة جوازات السفر.
- اللباس والهندام المظاهر الإسلامية والدينية.

هذا التوصيف أعلاه يمثل عينة من العناوين الرئيسية التي تصلح للتصنيف، وكما أشرنا في البداية يصعب علينا، على الأقل في هذه الدراسة، تثبيت إجمالي الممارسات الصينية القمعية، لكننا معنيون بملاحقة السياسات الصينية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة النماذج ذات الطابع القانوني الرسمي مما لا تستطيع الصين إنكاره أو إخفاء آثاره.

فحين تشد حملات الاضطهاد والقمع، سواء تلك التي تحظى بغطاء قانوني تعسفي أو حتى العرفية منها، فمن الطبيعي أن يبحث السكان عن وسائل أخرى يمارسون فيها حقوقهم الطبيعية في الاعتقاد والتعبد والعيش بموجب ما يعتقدون به ويؤمنون. لكن حتى الوسائل الخفية هذه لم تقلت من الملاحقة والعقاب^{١١} بموجب مراسيم القوانين الصينية العجيبة، والمصنفة في خانة « أسرار الدولة » التي لا يكشف عنها! ومنها قرارات وقعهما في ٣١ يناير سنة ١٩٩٤ لي بنغ Lee Peng رئيس الوزراء الصيني، ويقضيان بحظر النشاط الديني، فيما يلي خلاصتهما:

القرار رقم ١٤٥:

تغلق جميع أماكن العبادة السرية والنشاط الديني السري التي انتشرت في الصين في السنوات الأخيرة، ويتم مراقبة جميع النشاطات الدينية.

^{١١} فقد كما ذكرت جريدة شينجانغ الرسمية بعددها الصادرة في ١٨ نوفمبر ١٩٩١ خبر تطهير الحزب الشيوعي من ٢٥ ألف من رجال الدين ممن ليس لهم ولاء له، وأشارت أيضًا في عددها الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩٢ أن السلطات الشيوعية اعتقلت ٦٤٠٠ شخصًا منهم ١٨٢ متهم بالرجعية، وأنه سبق أن أعدم من هؤلاء ٤٩ شخصًا في عام ١٩٩١ .. راجع: توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مجلة المنار الجديد العدد (٢١) ذوالقعدة ١٤٢٣ هـ شتاء ٢٠٠٣م. <http://www.turkistanweb.com/?cat=29>.

القرار رقم ١٤٤ :

الأجانب لا يصرح لهم بإنشاء معابد أو مؤسسات أو هيئات دينية يتحكمون من خلالها على النشاطات الدينية أو المراكز الثقافية أو المدارس الدينية، كما يمنع الأجانب من الاتصال برجال الدين المحليين وتعيينهم أو توجيه نشاطهم^{١٢}.

وفي وقت لاحق (١٠٩٦/٣/٢٨)؛ أصدرت السلطات الصينية قرارا سريا عرف بـ «الوثيقة رقم ٧»، واستهدف محاربة الدين بعشرة إجراءات صارمة. وشرعت بتطبيقه في ١٢/٣/١٩٩٦ عبر ما اشتهر بحملة « إضرب بقوة Yan Da ». وكانت أبرز تطبيقات الحملة، بحسب مصادر تركستانية^{١٣} وأجنبية استهداف المسلمين من منسوبي وموظفي أجهزة الحكم الصيني والنساء والشباب، ومنعهم من الصوم وارتداد المساجد، وحظر التعليم الإسلامي. أما أبرز ردود الفعل عليها فكان ما حدث من انتفاضة في مدينة غولجة ليلة ٢٧ رمضان سنة ١٤١٧هـ، عندما وقف رجال المباحث والاستخبارات والشرطة أمام أبواب المساجد، يمنعون الشباب والنساء من دخول المساجد لأداء صلاة التراويح والتهدج، فاشتبك المسلمون معهم، واندلعت ثورة عارمة تدخل فيها الجيش الصيني لتنتهي بمقتل أكثر من ٣٠٠ مسلم، واعتقال نحو ١٠ آلاف آخرين. ثم تواصلت الحملة بشهادة وانغ لي جوان Wang Lequan، أمين عام الحزب الشيوعي في البلاد، على متن صفحات جريدة شينجيانغ الرسمية، حيث صرح بتاريخ ١١/٧/١٩٩٧: « أن السلطات الصينية اعتقلت ١٧٠٠٠ شخص وأرسلتهم إلى معسكرات السخرة لجيش التحرير والبناء». وذكرت الصحيفة بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٧: [أن الأجهزة الصينية هدمت ١٣٣ مسجدا وأغلقت ١٠٥ مدارس إسلامية؛ في بلدة « قراقاش » وحدها في محافظة «خوتن»].

II. الرقابة الدولية

بدأت رهانات الحكومة الصينية على حزمة قوانينها القمعية وممارساتها الخفية في قمع السكان تتكشف على بفعل نشاطات مراكز الأبحاث الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية. إذ ينقل باحث تركستاني، كمنال، عن د. باول جورج Dr. Paul George ، الباحث المستقل في قضايا التنمية السياسية والأمن العالمي، في مقالة له نشرها مكتب مباحث الأمن الكندي تحت رقم ٧٣ في ربيع سنة ١٩٩٨ بعنوان: [« اضطراب الإسلام في مقاطعة شنجيانغ » قوله: « أن بكين تعمل بشكل منظم في التحكم والسيطرة على النشاطات الدينية في كافة أنحاء الصين، بدعوى حماية الوحدة الوطنية والاستقرار، ولكن في « شنجيانغ »، حيث الإسلام يبدو بشكل ملحوظ في الهوية الوطنية

^{١٢} توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مرجع سابق.

^{١٣} توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والاحتلال الصيني، ٦/٦/٢٠٠٤.

مَدَى الْمُقَابَلَاتِ الْمُسْلِمِينَ

والثقافية المحلية، فتعده بكنين تهديدا مباشرا لسلطانها، وتعتبر المساجد والمدارس الإسلامية مراكز استياء لحكهما، ومن ثم تقوم من وقت لآخر باعتقال رجال الدين ومعاقتهم بعنف^{١٤}.

وسواء أنكرت السلطات الصينية مثل هذه الشهادات أو اعترفت بها؛ فإن أغلب الممارسات الصينية ضد المسلمين والدين وكذا منظومة القوانين في تركستان الشرقية، والتي نقلها وفصل بها باحثون تركستانيون، وجدت طريقها، أخيراً، إلى المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. إذ للمرة الأولى تنجح منظمة دولية (Watch Human Rights)، بالتعاون مع منظمة هيومن رايتس الصينية، في التحقق من حزمة القوانين الرسمية، السرية والعلنية، والممارسات الصينية ضد الإيغوريين في تركستان الشرقية، وتوثقها في تقرير رسمي بعنوان: « ضربات مدمرة: القمع الديني للويغور في كسينجيانغ»، صدر في ١٢ أبريل / نيسان ٢٠٠٥ على امتداد ١١٤ صفحة اعتماداً على:

(١) وثائق حكومية وحزبية تم كشفها سابقاً؛

(٢) القوانين المحلية؛

(٣) إحصاءات الصحف الرسمية؛

(٤) المقابلات التي تم إجراؤها؛

(٥) كما يتضمن التقرير ملاحق اشتملت على مقتطفات من الوثائق الرسمية.

لهذا يحتل التقرير منزلة الوثيقة الدولية الأولى والأهم فيما يتعلق بأحوال تركستان خاصة وهو يتحدث للمرة الأولى، في إطار شامل وليس في ثنايا نشرات إعلامية كما كان الحال سابقاً، عن التركيبة المعقدة للقانون والنظام والسياسات التي تحرم الإيغور من الحرية الدينية^{١٥}.

ومن جهته يعلق براد آدامز، مدير قسم آسيا في المنظمة، على التقرير بالقول: « تعتبر هذه الوثائق شديدة الحساسية، ولذلك تم حصرها بالتداول الداخلي الحزبي والحكومي. وهي تستخدم بشكل تعسفي لخلق أساس قانوني لاستهداف الإيغور، ولتوليد الخوف لديهم من التجمع والتحدث في المشاكل التي يواجهونها، أو التعبير عن هوية ثقافية بأسلوب مستقل». ويشير التقرير إلى أن الوثائق التي تم الحصول عليها والمقابلات التي أجرتها المنظمة في الصين، تكشف عن نظام متعدد الأطر لمراقبة وضبط وقمع النشاط الديني للإيغور. وتنتقل عن وائغ لقوان، أمين

^{١٤} توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والإحتلال الصيني، ٦/٦/٢٠٠٤.

^{١٥} « الصين: القمع الديني للمسلمين الإيغور»، ملخص تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Watch Rights ، ١٢/٤/٢٠٠٥، نيويورك. على موقع المنظمة: <http://www.hrw.org/de/news/2005/04/10-1>.

عام الحزب في شينجيانغ، قوله أن: « المهمة الكبيرة» التي تواجهها السلطات في شينجيانغ هي: « إدارة الدين وتوجيهه ليكون خاضعاً للمهمة المركزية في البناء الاقتصادي وتوحيد الوطن وحماية الوحدة الوطنية». فلنتوقف، إذن، عند أهم محتويات التقرير طبقاً للملخص المنشور، إذ يذكر التقرير تفاصيل حول:

• [النواظم الجديدة التي تحكم النشاطات الدينية في كسينجيانغ؛

• الكراس الذي وُزِعَ داخلياً عام ٢٠٠٠ على كوادرات الحزب والحكومة حول تطبيق السياسة على الشؤون الدينية للأقليات، والذي يورد تفاصيل حول الكثير من الممارسات القمعية التي تم تشريعها لاحقاً على شكل قوانين. ويضم أحد الكراسات الرسمية، بحسب التقرير، مجموعة من « المخالفات» التي تسمح فعلياً للسلطات بإنكار الحرية الدينية تحت أية ذريعة، مثل استخدام الدين: « لتنفيذ نشاطات أخرى مضرّة بالوضع السليم للمجتمع»، أو « لتوليد عناصر انفصالية وعناصر رجعية أساسية». ويتابع الكراس فيقول: « على كل موضوع ينشر [بما فيها الأخبار والمقالات] متعلق بالبحث أو بتقييم الدين الإسلامي أن يؤيد وجهة النظر الماركسية حول الدين، وأن يلتزم بمقياس النواظم والسياسات الدينية للحكومة والحزب». وتكشف مقالة شارك في التوقيع عليها نائب مدير مكتب إعادة التربية في كسينجيانغ أنه بدءاً من سنة ٢٠٠١ فإن نصف معتقلي معسكرات إعادة التربية تقريباً معتقلون بسبب: « [انتمائهم] إلى تنظيمات غير شرعية و [انخراطهم] في نشاطات دينية غير شرعية»؛

• القوانين التي تمنع الصغار من المشاركة في أي نشاط ديني؛ وبحسب إحدى الوثائق الرسمية: « لا يجوز للأهل والأوصياء الشرعيين السماح للصغار بالمشاركة في النشاطات الدينية»*؛

• الوثائق التي تعترف بتزايد كبير في عدد الإيغور المسجونين أو الموقوفين إدارياً لمخالفات دينية مزعومة ومخالفات تمس أمن الدولة، بما فيها: « إعادة التربية من خلال نظام العمل» سيئة الذكر؛ ويقول واضعو التقرير أن الرقابة الدينية والتدخل القسري يمتدان ليطالا تنظيم النشاطات الدينية وممارسي النشاطات الدينية والمدارس والمؤسسات الثقافية ودور النشر وحتى المظهر والسلوك الشخصي لأفراد الشعب الإيغوري. وعليه تقوم السلطات المركزية بتقييم كل الأئمة سياسياً بشكل منتظم، وتطالب بجلسات « نقد ذاتي»، وتفرض رقابة على المساجد، وتطهر المدارس من المعلمين والطلاب المتدينين، وتراقب الأدب والشعر بحثاً عن إشارات سياسية معادية، وتعتبر كل تعبير عن عدم الرضى إزاء سياسات بكين « نزوع انفصالي»، وهو ما يعتبر بموجب القانون الصيني جريمة ضد أمن الدولة تصل عقوبتها إلى الإعدام. ففي الحد الأقصى، فإن الناشطين المسلمين الذين يمارسون دينهم بطرق لا تزوق للحكومة والحزب يُعتقلون ويُعذبون وأحياناً يُعدمون. ويتم توجيه أفسى العقوبات لمن يُتهمون بالتورط فيما يسمى بالنشاط الانفصالي؛

* لا تجيز السلطات الصينية دخول المسجد والصلاة فيه لمن يقل عمره عن ١٨ عاماً.

• القوانين التي تفصل في كيفية تصنيف شؤون الأقليات العرقية والدينية على أنها « أسرار دولة ». وفي السياق علق شارون هوم، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس في الصين بأن: « بكن تنظر إلى الإيغور على أنهم تهديد عرقي قومي على الدولة الصينية ». كما « يفصل الكراس [المشار إليه في البند الأول أعلاه] في كيفية عمل اثنين من القوانين - يكشفان هنا للمرة الأولى - في الحظر الشديد على الكشف غير المرخص به عن أية معلومة تتعلق بأية أقلية قومية أو أية قضية دينية أو سياسة حتى وإن كانت غير ذات صلة بالأمن القومي ».

وفيما يلي، مع بعض التصرف الفني، لمحات مختصرة من بعض المقتطفات الوثائقية والشهادات المحلية التي تكشف عن الممارسات الصينية ضد الحريات الدينية، والتي صيغت بمصطلحات قانونية أو توجيهات تتمتع بسلطة القانون، ونفذت قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

• وانغ لقوان، سكرتير الحزب في كسينجيانغ:

« يجب أن نقوي السيطرة على الشخصيات العامة الدينية، وأن نتأكد أنهم مؤهلون سياسياً. هذا من المطالب الأساسية، ك: الحب الغيور للوطن، تأييد قادة الحزب الشيوعي والنظام الاشتراكي، معارضة الانفصالية الوطنية والنشاطات الدينية غير الشرعية، الدفاع عن الوحدة الوطنية وتوحيد الوطن، الالتزام الواعي بقوانين وسياسات الأمة ... ويجب أن نعزز سيطرتنا عبر إدارة أماكن النشاطات الدينية ومحتويات النصوص »؛

• مواطن إيغوري:

« هذه مدرسة إيغورية، ونحن العاملون هنا معظمنا من الإيغور. ولكن لا يسمح لك لا في البيت ولا في العمل أن تحدث أولادك عن الدين. إن مجرد الحديث عن الدين أمر غير قانوني. حتى مع ابني يفترض أن لا أتحدث عن الإسلام. كيف يمكن ذلك؟ »؛

• مسؤول صيني:

« بعض الطلاب الذين يدرسون في مدرستنا، وبالتحديد أولادكم، لم يكن تركيزهم كاملاً على المواد الدراسية لأنهم مشغولون بالصلاة والصيام والانخراط ببعض النشاطات الدينية، وهكذا فإنهم يخالفون الوثيقة رقم خمسة لعام ١٩٩٦ للجنة تعليم مناطق الاستقلال الذاتي التي تقول على الطلاب أن لا يشاركوا في النشاطات الدينية (الصلاة والصيام وغيرها من النشاطات الدينية) وأن لا يخالفوا قوانين المدرسة »؛

• مواطن إيغوري:

« في قريتنا يأتي عناصر الميليشيا ويفتشون القرويين بشكل منتظم. يأتون في الليل، يفتشون البيوت بيتاً بيتاً، وإذا عثروا على مادة دينية ما يأخذونك للاستجواب. يقولون: « غين لمسخهغه غوخوب غوخوب غوخوب غوخوب ». أبي مزارع بسيط، ما يدريه إذا كان قرآنه شرعياً أم لا؟ »؛

• بروفيسور إيغوري في أحد معاهد التعليم العالي في كسينجيانغ محروم من تعليم التقاليد الموسيقية المحلية:

« هذا ما حصل لي، رغم أنني لست ممن يمكن أن تسميهم مسلمين متحمسين. فقط خلال الدرس كنت غالباً ما أتحدث عن الأغاني الدينية. فهي أغان منتشرة، ومن السخف أن تمنع الحديث عنها. إنها جزء هام من تقليدنا وتاريخنا الموسيقي، ويفترض بي أن أتعلمه. ولكن في الفصل التالي أخبروني [سلطات المعهد] أنه لم يسجل في صفي ما يكفي من الطلاب، وهذا غير صحيح. وهكذا لم أعلم منذ سنة حتى الآن. هم لم يطردوني وعلي أن لا أتذمر لأنني لا زلت أكل وأحصل على الخبز من الحزب الشيوعي، ولكن كل ما أفعله هو أن أدور حول الحرم الجامعي أو أن أجلس في مكاني. إنه دمار كامل ولكن من الأفضل لي أن لا أتحدث عنه»؛

• مواطن إيغوري:

« نجحت أنا وأقارب لي في تأسيس عمل تجاري، وهذا شيء افتخر به. وكنت من قبل أعمل في أحد المكاتب، أعمل في تموين المدارس بالطعام، ولكن بعدئذ قالوا لي: «طبخك بخرن لزمح ب مَّ هلا ح و ط ك س ن د ا». تساءلت كيف لهم أن يفرضوا علي ما أقوم به من أمور شخصية؟ هذه تقاليدنا، ولا دخل لأحد بها. وهكذا أتحت لي فرصة للسفر فغادرت. ولكن إذا لم تستطع إيجاد عمل آخر، في القطاع الخاص، فإما أن تتضور أو تموت جوعاً»؛

أخيراً، يذكر التقرير أنه: خلال جلسات «تبادل الخبرة» يُطلب من رجال الدين أن يتحدثوا إلى المشاركين الآخرين عن مقدار «الصعوبات» و«الحوادث» التي واجهوها في عملهم. كأن يتحدث إمام جامع عن الدروس الدينية «غير الشرعية» التي كان يعطيها، أو كيف استخدم المسجد أحد الكتب الدينية «المحظورة». وقد يتحدثون عن فشلهم في تحذير السلطات من «العناصر» التي كانت «تعرض» أو عن دعوة رجل دين من منطقة أخرى بدون إذن مسبق. وعلى رجال الدين أيضاً الاعتراف بالأخطاء الشخصية، وكيف نشأت لديهم الأفكار «غير الصحيحة». وعليهم أيضاً أن يشارروا إلى مثل هذه الأفعال الخاطئة التي يقوم بها أفراد آخرون من المجموعة^{١٦}.

^{١٦} قد يبدو مثيراً للضحك والسخرية: [إلزام أئمة وخطباء المساجد بقراءة خطبة الجمعة من كتاب بعنوان: «طبخك بخرن» قامت بوضعه الهيئة الصينية للإشراف على الشؤون الدينية الإسلامية برئاسة جين خونغشينغ وطبع ونشر في بكين بتاريخ ٢٠٠١/٧/١]، لكنها الحقيقة الأشد إيلافاً على أي مسلم أن يتم إلزامه بدين مزيف لا يلائم سوى عدوه، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية كالميراث والزواج حيث يشعر المسلم بلا تلبيس أو تميع للدين بوطأة الأمر وشدة بشاعته! راجع: توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة المنار الجديد (العدد ٢٧) يوليو ٢٠٠٤. ولا نطن أحداً عرض لهذا النوع من الألم كما فعل الأديب الإسلامي نجيب الكيالي في روايته الشهيرة: «ليالي تركستان».

٢) الميزان الديمغرافي

بالتأكيد؛ فإن حرب السلطات الشيوعية على الدين لا تكفي في تغيير هوية البلاد وطمسها. ولا يبدو أنها ستنتج لاسيما وأن الإيغوريين شعب ذو تراث إسلامي عقدي وحضاري عريق. كما أن السياسة الصينية ضد الثقافة والاعتقاد والنفس الإنسانية كانت أشد ضررا على طموحاتها في تحويل البلاد إلى مقاطعة صينية. فالقهر والإذلال والاستعباد في معسكرات السخرة وفرض التجسس والتخويف على السكان وإشاعة عدم الثقة بينهم، وامتهان الكرامة واستلاب الرجولة والأنوثة عبر التلاعب بالشرف والأعراض، رغم أنف العقيدة والأحكام الشرعية، لم تكن سوى مفاعيل غاضبة استوطنت أعماق المكونات النفسية بما يكفي لتحويلها إلى وعاء قابل للانفجار في أية لحظة بصورة بالغة الشدة والعنف. وهي حالة دفاعية مشروعة لن تستطيع الصين تجاهلها أو حتى التصدي لها. وفي هذا السياق يمكن القول أن مآل السياسات الصينية على المدى القريب والمتوسط لن تكون ذات جدوى خاصة وأنها لن تستطيع إخفاءها إلى الأبد ولا اقتلاع ما ترعرع بلا ثمن. فلماذا لجأت إليها الصين إذن؟

الحقيقة أنه ما من تفسير، مبدئي، إلا أن تكون الصين قد استعملت هذه الإجراءات لكسب الوقت في تفكيك البلاد بصورة واقعية عبر صناعة مجتمع من العدم بحيث يستحيل الحديث عن مجتمع مسلم بقدر ما سيكون سهلا على الصينيين أنفسهم وعلى العالم ملاحظة واقع اجتماعي يقدم تركستان على أنها فعلا مقاطعة صينية لحما ودما. هذا الأمر يجري على قدم وساق عبر ما يمكن تسميته بـ:

- (١) سياسة «الانبتات العرقي*»؛
- (٢) العمل على تهجير عشرات الملايين من قومية «الهان» الصينية إلى تركستان؛
- (٣) التشتيت الديمغرافي للفئات العمرية الشابة؛
- (٤) تخليط الأنساب؛
- (٥) محاصرة معدلات الخصوبة بوسائل شتى.

* مصطلح الانبتات (= الاقتلاع). وقد استعملته فرنسا في فترة استعمارها للجزائر (١٨٣٢ - ١٩٦٢). وحينذاك كانت الجزائر تسمى بلغة الاستعمار الفرنسي «فرنسا ما وراء البحار». ولتحقيق هذا الشعاع قامت فرنسا بعمليات تفكيك اجتماعي للجزائريين عبر اقتلاع البنية القبلية من جذورها الجغرافية والاجتماعية والثقافية وتوزيع وحداتها على كامل أنحاء البلاد بهدف تضييع الأنساب والانتماءات، فالقبائل التي تقطن شمال البلاد مثلا تم نقلها، جزئيا أو كليا، إلى الجنوب، ثم، في مرحلة لاحقة، جرى تشتيت القبيلة ذاتها، الأمر الذي خلف لدى الجزائريين وحتى للمغاربة بشكل عام مشكلات عويصة في الهوية والأنساب.

تسمية المغلبيين المسلمين

أما التفسير الآخر الذي تروج له الصين وتدافع عنه بشدة فيتعلق بـ « وحدة الصين » جغرافيا وديمغرافيا. فالصين، بحسب الأطروحة الرسمية، تعرّف نفسها على أنها: « دولة موحدة متعددة القوميات وتتكون من ٥٦ قومية ». ومن بين هذه القوميات التي أمكن تمييزها وفق الإحصاء الخامس لسكان البلاد كلها سنة ٢٠٠٠ يوجد ١٨ قومية يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة. وتقول الأطروحة الرسمية: « لما كانت قومية هان أكثر القوميات الصينية تعدادا؛ وتحتل ٩٢٪ من مجموع السكان » فقد أطلقت على القوميات الأخرى لقلة عددها تعبير «أقليات قومية»^{١٧}. هذا التصنيف تتعامل معه الحكومة الصينية تجاه القوميات الأخرى باعتبار قومية « الهان » هي الصين وما دونها مجرد « أقليات »، لذا يسمون أنفسهم بـ: « الأخوة الكبار ». وهي تسمية تتيح لهم امتيازات الوصاية في القيادة والتوجيه والتصرف والإدارة على غيرهم من القوميات بوصفهم الأضعف والأحرص على مستقبل الصين ووحدتها!

هذا التفكير لم يكن سائدا خلال الحقبة الشيوعية. فالماركسية تقرأ التمييز الاجتماعي على أساس طبقي وليس عرقي مثلما هو الحال الآن في الصين. والقراءة الماركسية لا تعنيها القطرية ولا القومية ولا أي تصنيف اجتماعي آخر بما أنها تعيد كل الصراعات الإنسانية إلى تمكُّك رأس المال. لكن لما تتحدث الصين اليوم في كافة وثائقها الرسمية وخطابها الإعلامي والسياسي عن ضرورة المحافظة على « وحدة الصين » فلأن الأيديولوجية الشيوعية لم تعد صمام الأمان لوحدها القومية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال المنظومة الأيديولوجية أو استنزاف تأثيراتها الواقعية فعليا من الصين ذاتها.

فالصين خاضت صراعاتها الداخلية، على مر القرون، بين السلالات أو القوميات، ولهذا فهي ليست بمنأى عن التفكك القومي وعودة الصراع فيما بين سلالاتها. لهذا لم يكن غريبا أن يكون مصطلح « الانفصال والانفصاليين » أول التعبيرات التي استعملتها السلطات الصينية في توصيف احتجاجات سكان تركستان من قومية الإيغور، ولم يكن غريبا أيضا أن تتضمن خطاباتها الرسمية وتصريحات مسؤوليها مصطلحات من قبيل « وحدة الصين .. الوحدة الوطنية .. أمة موحدة .. الدولة القوية .. دولة موحدة .. التضامن القومي .. وحماية وحدة الدولة .. التسامح .. الاستقرار .. البناء .. الازدهار .. العصرية ... » مقابل مصطلحات: « الانفصال .. التطرف .. الإرهاب .. التخريب .. الرجعية ... ».

والحقيقة أن الصينيين، الذين يرون في تركستان الشرقية بحسب تشين قانغ Chen Gang ، المتحدث باسم الخارجية الصينية « شأنا داخليا » كالشيشان في روسيا، تصرفوا بفرع ظاهر حين وقعت انتفاضة أورومتشي (٢٠٠٩/٧/٥) رغم أن مطالب المحتجين اقتصررت، هذه المرة، على وقف التمييز في العمل أو معاملة السكان

^{١٧} حقائق وأرقام، موقع صيني رسمي على الشبكة:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/node_7012342.htm

تدري المفكرين المسلمين

كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة. ففي تعقيبه على الأحداث، وبعد اجتماعه بالهيئة القيادية العليا للحزب، نقل التلفزيون الصيني (٢٠٠٩/٧/٨) عن الرئيس الصيني هو جين تاو Hu Jintao توعده بإنزال: «عقوبات شديدة بالضالعين في المواجهات ... طبقا لما ينص عليه القانون». ولأن الرئيس الصيني خشي من شدة الأحداث وامتدادها إلى مناطق أخرى غير العاصمة أرومنتشي و كشفار فقد أشار بوضوح إلى أن: «تحقيق الاستقرار الاجتماعي في إقليم سينكيانج الغني بمصادر الطاقة هو مهمة ملحة جدا»^{١٨}! لأنها باختصار: «مسألة حياة أو موت»^{١٩}!! بالنسبة لزعيم الحزب الشيوعي الصيني في تركستان.

من الإنصاف القول أن التركستانيين ليسوا مسؤولين عن أمراض الصين؟ وعليه فإذا كان من حق الإيغور المطالبة بالانفصال والاستقلال عن الصين؛ فلأنه من البلاهة أن يعتقد الصينيون من قومية «الهان» بأن قدر الإيغور أن يدفعوا ثمن وحدة الصين من عقيدتهم وبلادهم وأنفسهم وحضارتهم ووجودهم. أو أن كل ما على الإيغوريين القيام به أن يقبلوا، فقط، بالعرض الصيني الكريم! ولأن الصينيين يدركون هذه الحقيقة، ويدركون أن عروضهم لم تلق آذانا صاغية عند الإيغوريين لا ماضيا ولا حاضرا ولا مستقبلا فقد عملوا في سباق مع الزمن على تفكيك البنية الديمغرافية للبلاد عبر عمليات تهجير واسعة النطاق من الشرق (قومية «الهان») إلى الغرب (تركستان الشرقية).

فحين قرر الماليزيون أن يصبحوا دولة صناعية عظمى بحلول العام ٢٠٥٠ رفعوا شعارا وطنيا يقول: «أنظر إلى الشرق Look At The East»، في محاولة منهم لتمثل النموذج الياباني في التقدم. لكن الصينيين تمثلوا بأشبع نموذج استعماري في سعيهم إلى تفكيك تركستان، فعرضوا شعار: «أذهب إلى الغرب أيها الشاب Xibu da kaifa». وعبر هذا الشعار، وسلسلة من المغريات من جهة والإجراءات القاسية في التهجير من جهة أخرى، استطاعت الصين أن تنقل بضعة ملايين من قومية «الهان» إلى تركستان، وتحدث فارقا خطيرا جدا في البنية الديمغرافية.

ومع أن الإحصاءات تمثل معطيات بالغة الأهمية في رسم صورة دقيقة عن حقيقة الميزان الديمغرافي بين القوميات في تركستان إلا أنه ينبغي توخي أقصى قدر من الحذر حين الاستعانة بالإحصاءات ذات المصدر الرسمي. فما تكشفه الحكومة الصينية المحلية أو المركزية من معلومات هو ما تريد أن تشره، في حين أن مسألة القوميات كما تقول التراتيب القانونية الرسمية تعتبر، كما رأينا سابقا، من مسائل الأمن القومي التي يحظر نشرها دون موافقة السلطات الرسمية. لذا فإن المعلومات التي تحصر عدد الإيغور في تركستان بحدود ٨.٥ مليون

^{١٨} [رئيس الصين يتوعد بضرب «مثيري الشغب الإيجوريين»] ، ٢٠٠٩/٧/٩ ، إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346204095

^{١٩} [الصين تتوعد بمركبة «حياة أو موت» ضد الإرهاب]، وكالة رويترز البريطانية للأنباء، ٢٠٠٨/٨/١٤.

<http://ara.reuters.com/article/idARAOLR43156920080814>

نسمة، أكثر من ٩٠% منهم مسلمين، ويمثلون ما نسبته ٦٠% من إجمالي السكان، ليست على قدر من الدقة. كما أن المعلومات التي تقول بأن عدد قومية «الهان» في تركستان يقارب ٧.٥ مليون نسمة بنسبة ٤٠% تقريبا ليست هي الأخرى موضع ثقة. ولو كانت موضع ثقة فهذا يعني أن الأرقام التي يجري تداولها عن عدد الإيغور والتي تتراوح ما بين ١٨ - ٢٥ مليون نسمة هي أيضا موضع ثقة. ورغم عدم وجود ما يؤكد أو ينفي دقة هذه التقديرات إلا أن الأرقام الأخيرة تبدو أقرب إلى التصديق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع الأحداث التي اتسمت بالاستمرارية والتحدي وهي تتمتع بقدر كبير من الثقة مقابل ردود الفعل الصينية العصبية وحالة الفزع الرسمي من كل احتجاج شعبي. إذن أين المشكلة؟

المشكلة أن الإيغوريين مستقزون حتى النخاع لخشيتهم من احتواء البلاد ديمغرافيا في المستقبل القريب، مثلما أن الصينيين مرعوبون من أن تغلت البلاد من أيديهم بحيث يتعرض رهانهم الاقتصادي الذي حصروه بتركستان الشرقية إلى تهديدات خطيرة جدا، فضلا عما يتهدد بلادهم من مخاطر التفكك القومي. لذا فقد شرع الصينيون في بداية تسعينات القرن الماضي بتنفيذ ما عُرف بحملة «فتح تركستان الشرقية» اقتصاديا وديمغرافيا^{٢٠}، عبر توطين مائتي مليون صيني من قومية «الهان». وإذا ما وجدت مثل هذه الطموحات الخطيرة طريقها إلى التنفيذ دون رادع حاسم لها أو، على الأقل إبطاء لوتيرتها، فلا يمكن أن تنتهي إلا باستئصال كلي، وإلى الأبد، لسكان البلاد وتاريخها وهويتها.

٤) التهميش الاجتماعي

إذن من حق الإيغوريين أن يستبد بهم القلق على مصيرهم وهم يراقبون بغضب وقهر بالغين كيف تنخفض معدلات الخصوبة بينهم وتضرب البنية الديمغرافية في جواهرها في بعض المدن حيث بدأت الكفة تميل لصالح قومية «الهان». ومن حقهم، أيضا، أن يحشدوا لكافة عناصر القوة المادية والدينية والتاريخية والثقافية وحتى المسلحة كلما تيقنوا أن السلطات الصينية تحول بينهم وحقهم في بلادهم أو التمتع بثرواتها المستنزفة بلا أية رقابة أو محاسبة، فضلا عن التمييز ضدهم في العمل والتعليم والصحة والسكن عبر وسائل قسرية بالغة القسوة مثل:

- (١) تهجير الفتيات وما يتمخض عنه من نقص في النوع،
- (٢) دفع القوميتين إلى الزواج المختلط طوعا أو كرها؛
- (٣) معاقبة المطالبين بحقوقهم المسلوبة ممن لا ترى فيهم الصين إلا تهديدا قوميا يستحق الاستئصال إما بالهرب من البلاد أو الزج بهم في معسكرات السخرة مما يعني المزيد من الاستنزاف في الموارد البشرية؛

^{٢٠} توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مرجع سابق.

- (٤) تحديد النسل وعقر النساء وقتل الأجنة؛
 (٥) الزج بمئات الآلاف من النساء في أسواق الدعارة الصينية*؛
 (٦) فرض التجهيل عبر تشجيع الطلبة الصينيين والعمال المهرة والخبراء والفنيين على الهجرة إلى تركستان بكل ما يخلفه من تمايز في التعليم والتأهيل وفرص التوظيف لدى الإيغوريين؛
 (٧) إقامة معسكرات وسجون لمعاقبة المجرمين الصينيين في تركستان، ومن ثم إجبارهم على الاستيطان في البلاد كأحد وسائل التهجير فضلا عن زرع شريحة مجرمين في البلاد لن تتوانى عن إشاعة الجريمة والفساد في البلاد، أو ... إلخ

لكن الأسوأ أن يؤدي اختلال الميزان الديمغرافي إلى الزج بالتركستانيين فيما هو أشد خطرا من الهامشية الاجتماعية لدرجة أن سقف المطالب السياسية انخفض مع أحداث أرومتشي (٢٠٠٩/٧/٥) إلى مطالب اجتماعية. ولا عجب أن تعيد ربيعة قدير، رئيسة المؤتمر الإيغوري العالمي، عنف الأحداث في تصريح لمجلة « فوكس - ٢٠٠٩/٧/١٢ » الألمانية إلى: «الحكومة الصينية (التي) منحتنا - منذ سنوات - نوعا من الحكم الذاتي، ولكنها لا تزال تعاملنا كحيوانات ... كمواطنين من الدرجة الثانية»، وهو ما سبق وأشارت إليه صحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » الأمريكية من أن الإيغوريين أصبحوا: « مواطنين من الدرجة الثانية؛ فهم ممنوعون من مجرد تمثيل هامشي في الهيئات الحكومية، كما لا يُسمح لهم باستخدام لغتهم في المدارس »^{٢١}. أما عليم سيتوف، الأمين العام لرابطة الإيغور بأميركا، فقد صرح بأن: « كل ما يطالب به الإيغور هو أن توقف الصين التمييز العنصري ضدهم، غير أنهم يواجهون بقمع لا يمكن تصوره »^{٢٢}. مثل هذه التصريحات يمكن ترجمتها وفق المصطلحات السوسيولوجية بمفهوم «الهامشية الاجتماعية»، لكن ليس بالمحتوى الرأسمالي الأوروبي القادم على أنقاض الإقطاعية، والذي تصدى له مصلحو أوروبا في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين، بل بالمحتوى الاستعماري المفروض بفعل بطش السياسات الصينية التي حولته إلى « تهميش اجتماعي » متعمد.

* وفي السياق أورد بيان أصدره المركز الإعلامي للحزب الإسلامي التركستاني (١ ربيع أول ١٤٣٠) إحصائية تفيد أنه: « تم نقل مليونيين من الفتيات المسلمات إلى الصين، وفي المقابل ينقلون أعدادا كبيرة من الصينيين إلى تركستان من أجل اختلاط الأنساب بينهم وبين الشعب التركستاني، وتُسجن كل من تعترض على هذه السياسة أو تُعرض للغرامة المالية وإلى غير ذلك من القهر والذل ».

^{٢١} نقلا عن أحمد عمرو: الإيجور مسلمو الصين المنسيون، ٢٠٠٩/٧/٦، موقع مفكرة الإسلام: <http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/07/06/84599.html>

^{٢٢} الإيغور تعكر احتفالات الصين، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٩/٧/٦، نقلا عن صحيفة « لوس أنجلوس تايمز » الأمريكية. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/434E74CE-09D1-4A13-B650-45298F300F12.htm>

مَدَى الْمُتَغَيِّرِينَ الْمُسْلِمِينَ

فلما انطلقت عجلة الرأسمالية والتصنيع في أوروبا، أوائل القرن التاسع عشر، كان من الطبيعي أن يصاحبها تفكك في المنظومة الإقطاعية التي كانت تشكل إجمالي الاقتصاد الأوروبي. لكن، ككل عملية تغيير كبرى، لا بد من الكثير من الألم والمعوقات قبل أن يتحقق الاندماج الاجتماعي في النظام الجديد. ولأن عملية التحديث الجديدة سحبت البساط من تحت أقدام الريف تاركة فيه فيضا كبيرا من الفلاحين وقعوا فريسة للبطالة فقد اضطرت قطاعات واسعة منهم إلى التوجه نحو المدينة بحثا عن عمل يفتاتون منه، وحيث مركز النقل الجديد في الاقتصاد الوطني. ومن جهتها خضعت المدن لعملية تحديث شاقة استهدفت تجميلها وإعادة تخطيطها وبناء الأحياء القديمة فيها بما يتلاءم وتطورها خاصة مع توفر فائض من الرأسمال الكافي لتمويل عمليات التحديث. لكن بعض الشرائح القادمة من الريف استعصى إقناعها بضرورة تغيير نمط حياتها وسلوكها، وفضلت العيش فيما عرف بالأحياء الهامشية القذرة، والتي كانت تنتشر في المدن الأوروبية وعلى حوافها. هنا بالضبط تدخلت شريحة المصلحين الأوروبيين الذين تولوا فكرة إقناع هذه الشرائح، طوعا أو كرها، بوجود الاندماج في النظام الجديد حرصا عليهم، وعلى مستقبلهم، ولتأمين حياة كريمة لهم. والسؤال: هل هذا ما فعلته الصين في تركستان الشرقية؟

الثابت، حتى إعداد هذه الدراسة، أن التحديث الذي استهدف المدن والحواضر في تركستان الشرقية مكن قومية «الهان» من الاستئثار بالأغلبية والنفوذ والسلطة والرأسمال بعكس قومية الإيغور التي جري استبعادها من العملية. فالمؤشرات تدل على أن الإيغور ليسوا مشمولين بخطط التنمية الصناعية، ولا بمردودها، كون المشروع الاقتصادي صيني صرف، ليس للبلاد فيه حظ يذكر من التنمية إلا لسكان المدن حيث تتركز قومية «الهان». والسؤال ثانية: إذا كان المهاجرون من «الهان» هم الذين يسيطرون على المدن فأين ذهب سكان البلاد من الإيغور؟

لأن جغرافية تركستان الشرقية واسعة النطاق (١.٦ مليون كيلو متر مربع)، وتغطيها صحراء تكلامكان الشاسعة وسلاسل الجبال؛ فلم يتبق أمام السكان إلا السكن في الواحات حول مجاري المياه، عند حواف المنحدرات الجبلية التي تمثل فقط ٤.٥% من مساحة البلاد^{٢٣}. وبحسب جين فران أويس هنتشيت، مدير مركز الدراسات الفرنسية عن الصين المعاصرة في هونج كونج، فإن: «السكان الإيغور محصورون في المناطق الريفية، ومحصورون في الحرف الزراعية التي لا تضيف لهم أية مكاسب مادية أو معنوية توازي ما تقدمه المصانع والشركات البتروكيمياوية لغيرهم من السكان»^{٢٤}. وفي السياق ثمة إشارات إلى أن مستويات الدخل تفيد بأن الفارق بين سكان المدن والقرى وصل إلى ثلاثة أضعاف. ومن جهتها ذكرت «كريستيان ساينس مونيتور» في تحقيق مطول لها عن البلاد (٢٠٠٨) أنه: «بمساعدة الحكومة صار أتباع عرقية الهان هم المسيطرون على غالبية المصانع

^{٢٣} توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، <http://www.turkistanweb.com/?p=605>.

^{٢٤} إفتكار البنداري، تركستان الشرقية.. منجم ثروات للصين، مرجع سابق.

والشركات، ولا يقبلون عمالة بها من غيرهم؛ مما اضطر الإيجوريين إلى امتهان أعمال متدنية مثل الخدمة في المنازل»^{٢٥}.

إذن لم يكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يكذب أو يراوغ سياسيا أو يبتز تعاطف العالم حين أكد في تصريحات لمحطة (NTV) نقلتها « رويترز ٢٠٠٩/٧/١٠ » تعليقا على ما يجري في تركستان بأن: « الأحداث التي تشهدها الصين لا تعدو كونها أعمال إبادة جماعية» مضيفا بأنه: « لا يوجد فائدة من وصفها بوصف آخر». كما لم يكن ديل شات راشيت، المتحدث باسم مؤتمر الإيغور العالمي، يببالغ هو الآخر حين علق، من منفاه بالسويد، على «غضب مكبوت» يتزايد منذ مدة طويلة لدى الإيغور الذين: « تعبوا من المعاناة في صمت»^{٢٦}.

٤) تركستان بعد أحداث ١١ سبتمبر

تأوي تركستان بعضا من المنظومة الاستراتيجية الدفاعية للصين كالصواريخ الباليستية علاوة على كونها ساحة للتجارب النووية الصينية. وقد يصلح هذا الوضع كتفسير نسبي لإصرار الصين على الاحتفاظ بالبلاد. لكن القول بأن الصين ترغب بإيجاد منطقة عازلة لحمايتها من الإرهاب والنفوذ الروسي في الغرب فهذا مما لا يمكن قراءته إلا كترويج قاصر للسياسة الصينية وهي تحاول، بصورة محمومة، استغلال أحداث ١١ سبتمبر لجني أقصى ما يمكنها من المكاسب السياسية والأمنية على حساب الإيغور، وإلا فما علاقة الأحداث باحتلال البلاد وتغيير اسمها ونهب ثرواتها والسعي لتفكيكها ومحاربة أهلها وعقيدتهم بشتى السبل؟

الجواب: ما من علاقة تذكر. لكن المناخ الدولي يتيح للصين فعلا تحقيق بعض المكاسب المحلية والإقليمية على خلفية تقاطع المصالح مع باكستان والهند وروسيا مثلا أو دول تركستان الغربية على وجه الخصوص، وكذا تطوير منظومتها القانونية الداخلية بما يمكنها من خفض سقف الحريات إلى أدنى مستوى ممكن لمواجهة الاحتجاجات الشعبية التي رغم أنها لم تستطع حتى الآن أن تصفها بأكثر من « أحداث شغب» إلا أن عقوباتها باتت تصل إلى حد الإعدام. فلنتابع، إذن، ما يمكن تسميته بسياسة الهروب إلى الأمام بدلا من مواجهة الحقيقة.

I. على المستوى الدولي

^{٢٥} نقلا عن المرجع أعلاه.

^{٢٦} مئات الضحايا باحتجاجات غرب الصين، فضائية الجزيرة، ٢٠٠٩/٧/٦، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BABFD01B-C073-4580-A4E3-6F0EFF3F299B.htm>

منتدى المفكرين المسلمين

اقتصرت المصطلحات التي استعملتها السلطات الصينية ضد الإيغور قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على « الانفصال والانفصاليين » من جهة أو « التطرف والمتطرفين » من جهة أخرى. لكنها بعد الأحداث التي رأت فيها الصين « فرصة لا تعوز » بدأت تستعمل مصطلح « الإرهاب والإرهابيين » في توصيفها لكفاح الإيغور. وشرعت بعملية استثمار أمني على المستوى الدولي والمحلي. فأعلنت، بعد بضعة أيام من وقوع الأحداث عن انضمامها للحملة الأمريكية فيما يسمى بـ « مكافحة الإرهاب العالمي »، واعتبرت، بأثر رجعي، سلسلة من الأحداث والاحتجاجات الشعبية التي وقعت في تركستان خلال تسعينات القرن العشرين، أعمالاً إرهابية. وفي هذا السياق سارع المتحدث باسم وزارة الخارجية سون يوشي (٢٠٠١/١٠/١٨) إلى القول بأن: « الأنشطة الإرهابية التي يرتكبها ناشطون من تركستان الشرقية في إقليم سينكيانغ الصيني تمثل مخاطر ليس على أمن واستقرار الصين وحدها وإنما على المنطقة كلها »، وبناء عليه أعلن أن الصين: « سوف تنضم إلى المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب بما في ذلك في تركستان الشرقية ». فما الذي جنته الصين من انضمامها للحملة؟

حين نشأ ما يعرف بمنتدى شنغهاي الخماسي (٢٦ / ٤ / ١٩٩٦) من الدول الخمس (روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان ثم في ١٥ / ٦ / ٢٠٠١ أوزباكستان) لم يكن له من هدف سوى حل الخلافات الحدودية والاتفاق على إجراءات ثقة في المجال العسكري لتخفيف التوتر في المناطق الحدودية تمهيدا لتوقيع اتفاقيات مشتركة بهذا الشأن، لذا فهو لم ينشأ، بدايةً، كمنظمة إقليمية دولية، آنذاك، بسبب افتقاره إلى ميثاق يحدد مبادئه أو قواعد تنظم عمله وشروط العضوية فيه^{٢٧}. لكنه تحول، في اجتماعاته اللاحقة، إلى ما يشبه الناطق باسم السياسة الصينية كلما تبين أنه يستعمل نفس مصطلحاتها في تصريحات أعضائه أو بياناتهم المشتركة.

في أعقاب القمة الخماسية لدول المنتدى التي عقدت في شهر آب / أغسطس سنة ١٩٩٩ صدر « إعلان بشيك - قيرغستان » متضمنا اثني عشر بنداً جاء في نص أحدها ما يلي: « تشير الأطراف إلى أهمية المقاومة الفعالة للإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والسلاح والهجرة غير المشروعة وغيرها من أشكال الإجرام المنظم مطع هذ ~~على~~ ~~شأن~~ ~~على~~ ~~مطع~~ ~~هذ~~ ». لكن يبدو أن الصين ودول المنتدى لم يكتفيا بالحديث عن مقاومة الظواهر وحدها أو مكافحة الإرهاب فاستبقا أحداث ١١ سبتمبر بقمة (دوشنبه - طاجيكستان، حزيران / يونيو سنة ٢٠٠٠ ضمت أوزباكستان) لتطرحا فكرة إنشاء مركز لمقاومة ~~الأنفج~~ / ~~على~~ ~~شأن~~ ~~مطع~~ ~~هذ~~ وهو ما ت افتتاحة لاحقا. وبعد عام كانت اللجنة الدائمة في البرلمان الصيني على موعد لإقرار معاهدة شنغهاي لمكافحة الإرهاب

^{٢٧} علي الصالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟، ٢٠٠٨/١٠/٣، موقع فضائية الجزيرة:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9570F622-9AF6-4176-A1F3-5AAA8628C828.htm>

وما أن مضى أسبوعين على صدور بيان الحزب الشيوعي (٢٠٠٢/١/٥) الذي قضى باتهام الجماعات الإسلامية في الإقليم بترويج « أفكار انفصالية» حتى أصدرت الحكومة الصينية ما أسمته بـ « الكتاب الأبيض»^{٣٠} المكون من ٨٠٠٠ كلمة تحت عنوان: « قوى " تركستان الشرقية " الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم». وبأثر رجعي^{٣١} وانتهازية فظة، حمل الكتاب القوى التركستانية مسؤولية الإرهاب مشيراً إليها بالقوى: « الإرهابية .. الانفصالية .. المتطرفة» دون أن يستثن أحدا منها حتى القوى السلمية أو يميز، على الأقل، بين مؤسسة مدنية أو جماعة مقاتلة. وذهب إلى أبعد من ذلك في إنكاره لكل التاريخ الإسلامي في تركستان في ضوء وصفه للمؤرخين المسلمين بـ « المستعمرين القدامى» وكأنهم إرهابيين بالتقادم، مع أن الإسلام، كما يقول الكتاب نفسه: « دين يحب السلام»! كما حاول رسم صورة مثالية بالإشارة إلى أن: « القوميات المختلفة في شينجيانغ ذات تقاليد مجيدة متمثلة في حب التضامن القومي وحماية وحدة الدولة» بما يكفي ويزيد لاستقبال الإيغور، عن طيب خاطر، ملايين الأفراد من قومية « الهان» وكأنهم أنصار العصر أو الفاتحين الجدد! فعلا إن مما أدرك من كلام النبوة الأولى أنه إذا لم تستح فاصنع ما شئت. ولسنا ندري في أية خانة يمكن تصنيف مثل هذا الكذب والرياء من دولة كبرى يفترض بها أن تحذر من انزلاقات أخلاقية بهذا المستوى والحجم؟

لا ريب أن الصين التي لم تعترف بكتابتها الأبيض:

- بتاريخ البلاد؛ ولا بمحاولاتها المحمومة لتفكيكها؛ ولا بجرائم التذويب العرقي؛ ولا بنهب ثروات البلاد؛
- ولا بحربها على الإسلام وهي تصفه في ملصقاتها المعقدة في الشوارع وعلى الطرقات بـ: « أفيون الشعوب .. الإسلام ضد العلم .. الإسلام اختراع أغنياء العرب .. الإسلام في خدمة الاستعمار»؛
- ولم تعتذر عن أية جريمة ارتكبتها بحق الإيغور المسلمين؛ ولا بمعاناتهم؛ ولا باختراق أخص خصوصيات النفس البشرية؛
- بل أنها سعت جاهدة إلى جرّ المجتمع الدولي للقبول بأطروحتها البائسة عبثاً ... ؛

^{٣٠} الكتاب الأبيض، مرجع سابق.

^{٣١} اتهمت المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢، الإيغور بالمسؤولية عن أعمال إرهابية مزعومة: [وقعت خلال السنوات العشر الأخيرة في تركستان الشرقية؛ حيث دلت على ذلك بالثورات الشعبية التي قام بها الإيغور خلال التسعينات احتجاجاً على القمع الصيني، ومن أمثال ذلك ثورة « بارين - ١٩٩٠»، وثورة « غولجا - ٥ شباط / فبراير ١٩٩٧»، ومظاهرات « خوتان - آب / أغسطس ١٩٩٨، وغيرها من المظاهرات السلمية التي قام بها الإيغور للتعبير عن احتجاجهم على القمع وسوء المعاملة والتمييز العنصري ضدهم من قبل سلطات الاحتلال الصينية]. نقلاً عن: توختي آخون أركين، تركستان المسلمة ... ، مرجع سابق.

مَسْئَلَةُ الْمُتَأَلِّمِينَ الْمُسْلِمِينَ

كل هذا الإصرار والتزييف والتناقض في الخطاب الرسمي يحصل؛ لأن الصين في الحقيقة تخاطب ذاتها لتتقنع نفسها وحدها لا لتتقنع الآخرين، وهذا بالضبط ما ندعوه بسياسة الهروب إلى الأمام، وهي بلا شك حالة فزع نفسي تصيب « الأخوة الكبار» الذين لم يتوقفوا حتى بعد أن اتهمت الحكومة الصينية في ١٥/١٢/٢٠٠٣ أربع منظمات تركستانية بالإرهاب^{٣٢}، وهي:

- (١) الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية ETIM (الحزب الإسلامي التركستاني).
- (٢) مؤتمر شباب الاويغور الدولي WUYC ، ميونيخ - ألمانيا.
- (٣) المركز الإعلامي لتركستان الشرقية ETIC ، ميونيخ - ألمانيا.
- (٤) منظمة تحرير تركستان الشرقية ETLO
- (٥) وفي وقت لاحق (٢٠١٠/٢/٣) ظهرت لافتات حكومية في مدينة كاشغار تحذر من حزب التحرير الإسلامي ك: « جماعة إرهابية» كتب عليها: « اضربوا حزب التحرير الإسلامي بقوة» و « حزب التحرير الإسلامي منظمة إرهابية عنيفة».

لكن مثل هذا الإعلان لم يجد أذانا دولية صاغية، بل أن منظمة العفو الدولية « أمنستي» ردت باعتبار مؤتمر شباب الإيغور الدولي والمركز الإعلامي لتركستان الشرقية مجموعتان سياسيتان تعملان من ألمانيا على تعميم التقارير التي تفصح الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان ضد الإيغور، وتطالبان بالحكم الذاتي أو الاستقلال للمقاطعة، مع ملاحظتها أن الحكومة الصينية لا تفرق بين المقاومة المسلحة والمطالبة السلمية بحق حرية العبادة والاجتماع والتعبير، فهي تعتبر، والكلام للأمنستي، أية مطالبة بحكم ذاتي أوسع أو استقلال حركة انفصال عرقية، وتصف النشاط السلمي للمعارضين بالإرهاب، طلبا لدعم دولي لقمع كل أشكال المعارضة^{٣٣}.

حين وصف «الكتاب الأبيض» ثورات الإيغور وهتافاتهم بـ « المسعورة» لم يكن يدرك أن السعار الصيني في العالم لم يعد يحتمله أحد حتى ممن سمعوا أو قرؤوا، فقط، ولم يشاهدوا الكثير من المذابح الصامتة التي تعرض

^{٣٢} ووفقا لباحث تركستاني؛ فالعامل المشترك للمنظمات الأربعة أن رؤسائها هم من الشبان الدارسين في مدارس الصين الشيوعية في تركستان الشرقية، والمهاجرين منها منذ عام ١٩٨٥، وما عدا الأولى المدرجة على قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية، فالباقون لم تكن لهم دراسة إسلامية، ومعرفتهم الدينية محدودة، ولا تؤهلهم لقيادة جماعات دينية أصولية، ولم يمارس أحدا منهم الإمامة أو العمل الدعوي أو المشيخة الدينية، وحتى التهمة التي وجهتها اليهم السلطات الصينية لم تكن واضحة ومحددة، بل وصفت هذه المنظمات كلها بالإرهابية. راجع: توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة المنار الجديد (العدد ٢٧) يوليو ٢٠٠٤.

^{٣٣} « أمنستي»، نشرة رقم ٢٨٨، لندن، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٣.

لها الإيغور خلف الأسوار منذ عشرات السنين. وكان من الممكن أن يبقى الملايين من البشر مستغفلين لولا حالة السعار الصيني التي أنطقت الشجر والحجر.

II. على المستوى المحلي

بالتوازي مع حملتها الدولية؛ عكفت الحكومة الصينية بعد هجمات ١١ سبتمبر على إجراء تعديلات على قانونها الجنائي. وبينما كان العالم مشغولا في قلب العاصفة باحثا عن الفاعلين، ومرتقبا لردود الفعل، بدأ الإعلام الغربي وأجهزة الأمن الدولية تشيع أنباء عن تلقي دوائر ومؤسسات رسمية وصناديق بريد لشخصيات عامة ... مغلفات قيل أنها تشتمل على مسحوق سام يعرف بـ « الجمرة الخبيثة ». وبدأ الأمر وكأنه حملة ترويع منظمة ضد العامة من الناس بهدف حشد التأييد لما يسمى بالحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. لكن كما بدأت الحملة الإعلامية فجأة فقد توقفت أيضا فجأة.

وهدم الصينيون كانوا مشغولين بتعديل قوانينهم الجنائية لمواجهة جرائم تتعلق بالجمرة الخبيثة والمواد المشعة! والحقيقة أنهم كانوا في نشوة مما تتيحه لهم أحداث ١١ سبتمبر من إكساب الكثير من القوانين العرفية أصلا والمستخدمة ضد الإيغور صفة القوانين الرسمية، زيادة على سن تشريعات جديدة. وعلى رأي المثل: « إذا هبت ريحك فاغتمها ». هذا ما فعله الصينيون. ففي ١٧/١٢/٢٠٠١ أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة « شينخوا » أن البرلمان بدأ جلسة مطولة لمناقشة مسودة التعديلات التي ستمنح الحكومة حقوقا دستورية أكبر في التعامل مع الحركات التي تسمى بالإرهابية. ونقلت الوكالة عن وصفتهم ببعض النواب البارزين قولهم: [إن التعديلات صيغت بطريقة تعطي السلطات صلاحيات: «كح لئي بول لا لمطلق هلى وططوى لإج فح دعى مع لئج بلك نصوي م ها للإقش»]. وأنه: « من المتوقع أن تعزز التعديلات الجديدة الإطار القانوني لمعركة الحكومة الصينية ضد الإرهاب »^{٣٤}.

وبموجب القانون الجنائي في الصين فإن أحكام الإعدام تجري على سلسلة من الجرائم المدنية كتهديب المخدرات والسطو المسلح وجرائم الاعتصاب والقتل. أما عقوبة الجرائم الإرهابية فتصل فقط إلى عشر سنوات. لكن بحسب مسودة التعديلات المقترحة التي أجازها البرلمان الصيني في ٢٤/١٢/٢٠٠١ ارتفع سقف العقوبة إلى الإعدام. وبين نائب مدير لجنة الشؤون القانونية في البرلمان هوية المستهدفين بالعقوبة بكونهم أولئك: « الذين ينشرون المواد السامة أو المشعة أو المعدية»، بالإضافة إلى: « المشاركين في تصنيع هذه المواد والمتاجرين فيها والذين يقومون بتخزينها»، علما أن عقوبة جرائم السموم بحسب صحيفة « China Daily - ٢٥/١٢/٢٠٠١ »

^{٣٤} الصين تناقش تعديل قانونها الجنائي لمواجهة الإرهاب، قناة الجزيرة الفضائية، ١٧/١٢/٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=22507>

الحكومية لم تكن، قبل التعديلات، لتزيد عن ثلاث سنوات. أما: « أولئك الذين ينشرون تهديدات كاذبة أو معلومات ملفقة عن عمليات إرهابية مزعومة» فسوف يستمتعون بعقوبة تصل إلى « خمس سنوات سجنا».

من تابع انتفاضة الإيغور في العاصمة أورومييتشي؛ لا شك أنه لاحظ كيف تحول الاحتجاج السلمي للسكان حين طالبوا بفتح تحقيق حول مقتل العمال في المصانع الصينية ومعاقبة الجناة إلى مذبحه على يد الجيش والشرطة الصينيين أودت بحياة نحو ١٤٠٠ قتيل وجريح؛ وفي المقابل فإن من شاهد الرئيس هو جين تاو Hu Jintao على شاشة التلفزيون الصيني (٢٠٠٩/٧/٨) لا شك أنه أصيب بالذهول وهو يراه ، بعد اجتماعه بالهيئة القيادية العليا للحزب، يتوعد بإنزال: «عقوبات شديدة بالضالعين في المواجهات ... طبقا لما ينص عليه القانون». أما لي زهي، رئيس الحزب الشيوعي في الإقليم، فما كان منه إلا توضيح ما قاله رئيسه، في مؤتمر صحفي، بأن: « المحرضين الرئيسيين يمكن أن يعدموا »^{٣٥}.

والسؤال بموجب التعديلات القانونية الجديدة: هل استخدم المحتجون على الظلم، والذين تسميهم الصين بـ « مشيري الشغب»، الجمرة الخبيثة في احتجاجاتهم كي تنفذ الصين بحق بعضهم لاحقا أحكاما فعلية بالإعدام؟! وهل من حق الصين أن تعلن عن تنفيذ عقوبات بالإعدام ضد ناشطين اجتماعيين أو سياسيين؟ أو أن تحتفظ بحيثيات الأحكام الصادرة والمحاكمات باعتبارها، كالعادة، معطيات سرية تتعلق بأمن الدولة؟ وإذا كانت هذه الممارسات الخفية قانونية ألا يمكن القول أن جرد الإعلان عن تنفيذ أحكام الإعدام بلا أية حيثيات إرهابا رسميا من قبل الدولة؟

كان على « الأخوة الكبار»، كما يحسبون أنفسهم، أن يسترشدوا بـ « حكمة الشرق»، وأن يراجعوا مواقفهم وممارساتهم بعد الأحداث، لكن بما أنهم في حالة سُعار، فقد مضوا، كالعادة، في سياسة الهروب إلى الأمام عبر تفويض الجيش وتأهيله للمشاركة في « مكافحة الإرهاب». فقد نقلت صحيفة « Daily China - ٢٠٠٩/٧/٣١ » عن الجنرال العام منغ قوه بينغ Meng Guo Ping ، بعد تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الروسية على مكافحة الإرهاب، قوله أن: « الجيش يعمل على صياغة مرسوم لعمليات مكافحة الإرهاب استنادا إلى خبرته في المهمات المعنية على مدار السنوات القلائل الماضية».

ولأنها المرة الأولى التي يتسلم فيها الجيش مهمات ذات طابع سياسي منذ تأسيسه قبل ٨٢ عاما؛ فإن القراءة الأولية لمثل هذا الإجراء تشير إلى أن مهمة الاحتفاظ بتركستان الشرقية قد تناط مستقبلا للجيش كما هو الشأن

^{٣٥} تشديد الإجراءات بشنغيانغ وقلق إسلامي، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٩/٧/٩،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1293941-C813-45D8-B448-EB53A06981EE.htm>

مَدَى الْمُعَارِفِ الْمُسْلِمِينَ

في روسيا، وهذا ليس إلا تفويضا خطيرا له في إدارة تركستان بغطاء رسمي وتشريعي من القيادة السياسية، وإلا ما كان الجيش بحاجة للائحة قانونية توجه سياساته وعملياته العسكرية. إذ نقلت الصحيفة، أيضا، عن الجنرال بينغ - Ping القول: « يمكن إعطاء الجيش المهمة الرئيسية لتوفير قوات خاصة لمكافحة الإرهاب والدعم الاستخباراتي»، مشيرا إلى أنه: « سيتم إجراء مزيد من التبادلات مع القوات المسلحة الأجنبية، تضم مشاطرة المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب، لافتا إلى أن العمليات الخارجية ستشمل بذل جهود مشتركة لتجريد الإرهابيين من السلاح، بينها إجراءات لاستدراجهم وسحبهم خارجا».

خلاصة

انتهى عصر الكذب والخداع والتضليل والتزوير والتحريف والإنكار. وانتهى عصر المذابح الصامتة، ولم يعد للمكابرة والغطرسة والعصا الغليظة الأثر الكبير في تقرير مصائر الأمم والشعوب. وتوارت من الأذهان الحكمة القائلة: أطلبوا العلم ولو في الصين

وعلى الرغم من الجهل المدقع لدى الشارع الإسلامي بأحوال تركستان إلا أن أحداث أوروميتشي فجرت لدى العامة من المسلمين صمت العقود الماضية لتكشف لهم عن صلابة شعب مثير للإعجاب والتقدير والاحترام، وجدير بالتضامن والنصرة خاصة وهو يواجه أعتى نظم الاستعمار العالمي منذ عشرات السنين دون أن يشعر به أحد.

وفي المقابل فجرت الأحداث لديهم غضبا مريرا على الصين التي ظهرت كمن غدر بالمسلمين طوال عقود المعاناة وهي تلعب دور الصديقة والنصيرة لقضايا الأمة في المحافل الدولية ضد إسرائيل والولايات المتحدة بينما الحقيقة أنها أشد ظلما وفتكا على الإسلام والمسلمين في ديارهم.

تعلم الصين أن المواقف العربية الرسمية البائسة عجزت عن اتخاذ موقف لنصرة الإيغور إما خدمة لمصالحها الاقتصادية أو لأن لديها ذات المشاكل أو ما يماثلها في بلدانها³⁶ أو لأنها تخلت عن كل أشكال المقاومة بتبنيها للأطروحة الغربية. لكن إذا كانت المواقف التضامنية والسياسية في العالم الإسلامي، الشعبية منها والرسمية

³⁶ يمكن الاطلاع على نموذج من المواقف العربية التي تعتبر كفاح الإيغور إرهابا في تصريح للسفير اليمني في الصين عبد الملك المعلمي وهو يردد لوكالة « شينخوا » تأييده للرواية الصينية برمتها سواء فيما يتعلق بأحداث أوروميتشي التي وصفها بالإرهابية أو بالأطروحات الصينية عن كل التاريخ التركستاني وما تعرض له الشعب هناك من مذابح تعز عن الوصف منذ عشرات السنين. راجع: تركيا تتهم بكين بالإبادة الجماعية وسفير اليمن في الصين: يتهم مسلمي الإيغور في الصين بالإرهاب، ٢٥/٧/٢٠٠٩، موقع مأرب برس، http://marebpress.net/news_details.php?sid=17754.

مَدَى الْمُعَارِفِ الْمُسْلِمِينَ

والوطنية، تُصاغ وفقا لما تتطلبه المصالح والأيديولوجيات، فقد تصيغها غدا العقائد. ولا شك أن إرهابات الكفاح الوطني آخذة في التحلل من الأيديولوجيات.

أخيرا نقول بوضوح: إن الصين في ورطة، لكن تركستان في خطر شديد أيضا. وإذا كانت: « القوى الثلاث، التطرف والنزعة الانفصالية والإرهاب، آفة بالنسبة إلى الصين ومناطق أخرى في المنطقة»^{٣٧} فعلى الصين أن تدرك أنها قد تكون بالنسبة لغيرها راية. وإذا حصل مثل هذا الأمر فقد تكون تركستان مجرد شرارة لما ينتظر الصين من حرائق.

^{٣٧} الصين تؤكد وجود أدلة تثبت اتصال المتورطين بقوى إرهابية في الخارج، ١٠ / ٧ / ٢٠٠٩، الاقتصادية الإلكترونية،

العدد ٥٧٥١، http://www.aleqt.com/2009/07/10/article_250448.html

قائمة المصادر والمراجع

- (١) أحمد عمرو: الإيجور مسلمو الصين المنسيون، ٢٠٠٩/٧/٦، موقع مفكرة الإسلام: <http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/07/06/84599.html>
- (٢) إفتكار البنداري، تركستان الشرقية.. منجم ثروات للصين، ٢٠٠٩/٧/١٢، موقع إسلام أون لاين. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346235114&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
- (٣) الإيغور تعكس احتفالات الصين، ٢٠٠٩/٧/٦، قناة الجزيرة الفضائية. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/434E74CE-09D1-4A13-B650-45298F300F12.htm>
- (٤) بيان المركز الإعلامي للحزب الإسلامي التركستاني (١ ربيع أول ١٤٣٠).
- (٥) تشديد الإجراءات بشنغيانغ وقلق إسلامي، ٢٠٠٩/٧/٩، قناة الجزيرة الفضائية. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1293941-C813-45D8-B448-EB53A06981EE.htm>
- (٦) تركيا تتهم بكين بالإبادة الجماعية وسفير اليمن في الصين: يتهم مسلمي الإيغور في الصين بالإرهاب، ٢٠٠٩/٧/٢٥، موقع مأرب برس، http://marebpress.net/news_details.php?sid=17754
- (٧) توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة المنار الجديد، (العدد ٢٧ يوليو ٢٠٠٤). <http://www.turkistanweb.com/?p=605>
- (٨) توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والاحتلال الصيني، ٢٠٠٤/٦/٦.
- (٩) توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. القضية المنسية، مجلة المنار الجديد، العدد (٢١) ذوالقعدة ١٤٢٣ هـ شتاء ٢٠٠٣م. <http://www.turkistanweb.com/?cat=29>
- (١٠) حقائق وأرقام، موقع صيني رسمي على الشبكة: http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/node_7012342.htm
- (١١) [رئيس الصين يتوعد بضرب « مثيري الشغب الإيجوريين »]، ٢٠٠٩/٧/٩، إسلام أون لاين: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346204095
- (١٢) رحمة الله أحمد رحمتي، التهجير الصيني في تركستان الشرقية، رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، عدد ٩٣، ١٩٨٩، ص ٦٩. <http://www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&cid=303&l=AR>
- (١٣) [الصين تتوعد بمعركة « حياة أو موت » ضد الإرهاب]، وكالة رويترز البريطانية للأخبار، ٢٠٠٨/٨/١٤. <http://ara.reuters.com/article/idARAOLR43156920080814>
- (١٤) الصين تقرر معاهدتين دوليتين لمحاربة الإرهاب، ٢٠٠١/١٠/٢٨، قناة الجزيرة الفضائية. <http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=18901>

منتدى المغاربة المسلمين

- ١٥) الصين تناقش تعديل قانونها الجنائي لمواجهة الإرهاب، ١٧/١٢/٢٠٠١، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=22507>
- ١٦) الصين تؤكد وجود أدلة تثبت اتصال المتورطين بقوى إرهابية في الخارج، الاقتصادية الإلكترونية، ١٠/٧/٢٠٠٩، العدد ٥٧٥١،
http://www.aleqt.com/2009/07/10/article_250448.html
- ١٧) « الصين: القمع الديني للمسلمين الايغور»، ملخص تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Watch Rights ، ١٢/٤/٢٠٠٥، نيويورك. على موقع المنظمة: <http://www.hrw.org/de/news/2005/04/10-1>
- ١٨) الصين ومنظمة شنغهاي يتعهدون بمكافحة الإرهاب، ٧/١/٢٠٠٢، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=23856>
- ١٩) عبد العزيز جنكيزخان، تركستان قلب آسيا. موقع أخبار عالمية عن تركستان.
<http://www.turkistanweb.com/?cat=30&paged=2>
- ٢٠) علي الصالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟، ٣/١٠/٢٠٠٨، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9570F622-9AF6-4176-A1F3-5AAA8628C828.htm>
- ٢١) « كتاب أبيض»، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ببيكين تحت عنوان: « قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم»، وقدمت صحيفة الشعب الصينية ملخصا للكتاب بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٢. http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388.html
- ٢٢) مئات الضحايا باحتجاجات غرب الصين، ٦/٧/٢٠٠٩، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BABFD01B-C073-4580-A4E3-6F0EFF3F299B.htm>
- ٢٣) محمد أمين إسلامي التركستاني، اشترك في إعدادها رحمة الله عناية الله التركستاني، حقائق عن تركستان الشرقية، ١٩٦٤، <http://www.uyghurweb.net/Ar/MISLAMIIY.pdf>
- ٢٤) محمد سيد قطب، مسلمو تركستان الشرقية.. مذابح وتجاهل، ١١/٧/٢٠٠٩،
<http://www.turkistanweb.com/?p=523>
- ٢٥) مقابلة خاصة مع القيادي الفلسطيني: هاني الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، نيسان ٢٠٠٨.
- ٢٦) منظمة العفو الدولية - « أمنستي»، نشرة رقم ٢٨٨، لندن، ١٩/١٢/٢٠٠٣.
- ٢٧) نجيب الكيلاني، رواية « ليالي تركستان».

مَدْرَسَةُ الْمُعَلِّمِينَ الْمُسْلِمِينَ